

رصد الاقتصاد والاستثمار السعودي



“هدفنا الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك”

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



“إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا”

- صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



المحتويات

4	<u>المُلخَص التَّنفيذِي</u>
6	<u>القسم الأول: الاقتصاد العالمي</u>
7	<u>أولاً: النمو الاقتصادي</u>
11	<u>ثانياً: أسواق النفط</u>
12	<u>القسم الثاني: الاقتصاد السعودي</u>
13	<u>أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية</u>
14	<u>ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي</u>
14	<u>1. القطاع الحقيقي</u>
16	<u>2. القطاع النقدي</u>
16	<u>3. السوق المالية</u>
17	<u>4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)</u>
18	<u>5. المالية العامة</u>
19	<u>6. مؤشرات اقتصادية مختارة</u>
23	<u>القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة</u>
24	<u>أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار</u>
25	<u>ثانياً: الاستثمار في المملكة</u>
31	<u>ثالثاً: المملكة في المؤشرات الدولية</u>
33	<u>رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة</u>
37	<u>خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار</u>
39	<u>سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار</u>
41	<u>القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك"</u>
42	<u>أولاً: نبذة حول شريك</u>
45	<u>ثانياً: القطاعات التي يركز عليها شريك</u>
46	<u>ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع</u>
52	<u>رابعاً: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد</u>
53	<u>خامساً: الشركاء</u>

الملخص التنفيذي (2/1)

- أشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل من العام 2023م إلى توقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.8% في عام 2023م، في حين يقدر الصندوق نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024م بحوالي 3.0%. كما يتوقع الصندوق نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عامي 2023م و2024م بحوالي 3.1%، ما يعد أعلى من متوسط معدلات نمو الاقتصاد العالمي، والدول المتقدمة، ومنطقة اليورو خلال نفس الفترة.
- أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم للاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023م وذلك بنحو 4.7%، و 8.6% لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في حين أشارت تقديرات الصندوق إلى توقع ارتفاع التضخم في المملكة العربية السعودية ليصل إلى 2.8% خلال نفس العام.
- بحسب بيانات صندوق النقد الدولي المنشورة في أبريل من العام 2023م، شهد الربع الرابع من العام 2022م انخفاضاً حاداً في معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 27.2% في عام 2023م متراجعةً بحوالي 0.3% عن العام السابق.
- شهد مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي تراجعاً بحوالي 6.9%، و سجلت كلاً من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضاً في المؤشر خلال نفس الفترة، في حين حقق مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2023م بنحو 6.4% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق،
- بحسب البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء سجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً بنسبة 8.7% في عام 2022م، ليصبح الأسرع نمواً بين دول مجموعة العشرين ومن أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم.
- وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 3.8% في الربع الأول من عام 2023م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق؛ مدعوماً بنمو كلاً من الأنشطة غير النفطية والأنشطة النفطية بنسبة 5.4% و 1.4% على التوالي. كما سجلت الأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 4.9% خلال نفس الفترة.
- سجل الاستهلاك النهائي الخاص الاسمي نمواً بنسبة 7.1% خلال الربع الأول من العام 2023م، ويدعم ذلك ارتفاع مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 11.3% و 13.3% على التوالي خلال الربع الأول من العام 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 1.2%.
- انخفض إجمالي معدل البطالة إلى 4.8% في الربع الرابع من العام 2022م، كما انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 8.0% في نفس الفترة، ليقترّب بذلك من تحقيق هدف رؤية المملكة 2030 عند معدل 7%.
- سجل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 10.0% في الربع الأول من العام 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 38.5% ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 22.8%.
- انخفض مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الأول من العام 2023م بنحو 19.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، كما سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) انخفاضاً بنسبة 20.5% خلال نفس الفترة.

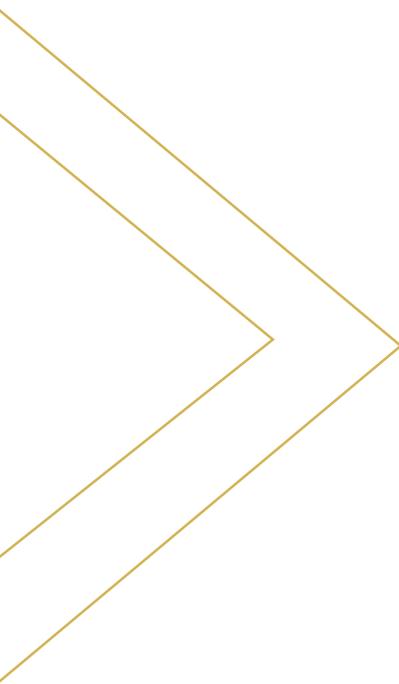
الملخص التنفيذي (2/2)

- حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً بلغت قيمته 74.1 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022م، أي ما نسبته 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك مقابل فائضاً بلغت قيمته 77.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.
- شهدت الصادرات السلعية انخفاضاً بنسبة 14.6% في الربع الأول من العام 2023م مقارنةً بنفس الربع من عام 2022م، لتبلغ نحو 313.5 مليار ريال، مقابل 367.1 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بانخفاض الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية.
- بناءً على بيانات الميزانية العامة للدولة للربع الأول من العام 2023م، بلغت الإيرادات الحكومية نحو 280.9 مليار ريال في الربع الأول من العام 2023م، محققةً بذلك نمواً بمعدل 1.1% على أساس سنوي. كما بلغت النفقات الحكومية نحو 283.9 مليار ريال بمعدل ارتفاع 28.8% في نفس الفترة.
- شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي نمواً بنسبة 31.2% في عام 2022م مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى حوالي 1,040 مليار ريال متجاوزاً مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار لعام 2022م والذي يبلغ 747 مليار ريال.
- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 14.7% مقارنةً بالعام السابق، حيث سجلت حوالي 30 مليار ريال وذلك بعد استبعاد صفقة شركة أرامكو من تدفقات 2021م.
- تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 104 صفقة استثمارية خلال الربع الأول من العام 2023م، مقارنةً بنحو 101 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 3.0%.
- حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الأول من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 34.6% وبنحو 1,637 ترخيص مقارنةً بنحو 1,216 ترخيصاً بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري).
- حققت المملكة مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2022م، حيث حصلت على درجة A/A- 1 التصنيف الائتماني للمملكة - ستاندرد أند بورز ودرجة A1 في التصنيف الائتماني للمملكة - موديز.
- تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث تم تنظيم أكثر من 11 فعالية خلال الربع الأول من العام 2023م في مختلف المجالات، مثل: قطاع العقارات، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع الحديد والصلب، كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.
- تم تسليط الضوء في قسم لمحة استثمارية على برنامج شريك والذي تم تصميمه لتمكين الاستثمارات المحلية للشركات الكبرى في القطاع الخاص بالمملكة وتسريع وتيرة نموها، في خطوة ترسخ مكانة المملكة بين أهم الاقتصادات العالمية، وتعزيز نمو الاقتصاد لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وقد أطلق البرنامج الحزمة الأولى التي تشمل على 12 مشروعاً في أربعة قطاعات حيوية، سيتم تنفيذها من قبل 8 شركات وطنية كبرى بقيمة إجمالية تبلغ نحو 192 مليار ريال (51 مليار دولار) وتُمثل حصة شريك في استثمارات الشركات الكبرى حوالي 120 مليار ريال؛ مما يُعزز من نمو هذه الشركات ويسهم في رفع إمكاناتها التنافسية على الصعيد الدولي.



01

الاقتصاد العالمي



القسم الأول: الاقتصاد العالمي أولاً: النمو الاقتصادي

1. توقعات الاقتصاد العالمي

أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل من العام 2023م إلى نمو الاقتصاد العالمي لعام 2022م بنسبة 3.4%، وهو ما يعادل توقعاته التقديرية المنشورة في يناير 2023م. كما نشر الصندوق في تقريره الأخير توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2023م و 2024م لتبلغ 2.8% و 3.0% على التوالي والتي تعد أقل من التوقعات السابقة المنشورة في أكتوبر من عام 2022م والتي بلغت 2.9% و 3.1%.

وعزى الصندوق توقعاته لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023م إلى الآثار المتراكمة "لجائحة كوفيد-19"، والحرب الروسية-الأوكرانية، والتي أدت إلى اختلال سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة العالمية بعد الخروج من الجائحة، مما سيؤثر بدوره على تباطؤ الاقتصاد العالمي لاسيما للاقتصادات المتقدمة. أيضاً، توقع الصندوق تباطؤ الاقتصادات الصاعدة والنامية خلال عام 2023م قبل أن يتعافى وينمو في عام 2024م.

ويظهر ذلك أن التباطؤ سيكون له تأثير أكبر على الاقتصادات المتقدمة من الاقتصادات الصاعدة والنامية.

ويعود السبب إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة تؤثر على اقتصادات الدول المتقدمة بشكل أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وقد انعكس ذلك على توقعات الصندوق للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث بلغت نسبة النمو المتوقعة للاقتصادات المتقدمة للعام 2023م 1.3%، مقارنةً بالنمو المقدر لعام 2022م والذي بلغ 2.7%. في حين بلغت معدلات النمو المتوقعة للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية 3.9% مقارنةً بنمو عام 2022م حيث يقدر بنحو 4.0%.

ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي من آثار الصراعات الجيوسياسية وارتفاع معدلات التضخم والفائدة في عام 2024م، حيث تشير توقعات الصندوق لعام 2024م إلى نمو كلاً من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 1.4% و 4.2% على التوالي.

وتجدر الإشارة أنه بحسب توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2023م، يعدّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية أعلى من متوسط معدلات نمو الاقتصاد العالمي، والدول المتقدمة، ومنطقة اليورو.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي، %)	2022م	2023م*	2024م*
الاقتصاد العالمي	3.4	2.8	3.0
الدول المتقدمة	2.7	1.3	1.4
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.0	3.9	4.2
المملكة العربية السعودية	8.7	3.1	3.1
الولايات المتحدة	2.1	1.6	1.1
الصين	3.0	5.2	4.5
اليابان	1.0	1.3	1.0
الهند	7.0	5.9	6.3
منطقة اليورو	3.5	0.8	1.4

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023م)، الهيئة العامة للإحصاء، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات

2. التضخم

بينما انخفضت مستويات التضخم في المملكة العربية السعودية من 3.1% إلى 2.5% خلال نفس الفترة، ويرجع ارتفاع التضخم في عام 2021م في المملكة إلى أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة في يونيو 2020م، بينما انخفض تأثيرها في العام التالي. والجدير بالذكر، أن معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية في عامي 2021م و2022م، بالإضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2023م وعام 2024م، تعدّ جيدة حيث تحافظ على معدلات ما بين (2-3)% وهو ما تطمح له الدول بشكل عام في ظل الظروف الاقتصادية العالمية.

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم للاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023م بنحو 4.7%، و 8.6% للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتم تقدير معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بحوالي 2.8% خلال نفس العام. وتأتي تلك التقديرات المرتفعة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم لعام 2022م إلى مستويات تاريخية، حيث ارتفع التضخم السنوي من عام 2021م إلى 2022م في الاقتصادات المتقدمة من 3.1% إلى 7.3% ومن 5.9% إلى 9.8% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية.

معدل التضخم (نسبة مئوية%)	2022م	2023م*	2024م*
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.7	2.6
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.6	6.5
المملكة العربية السعودية	2.5	2.8	2.3

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023م)
*توقعات

3. الاستثمار العالمي

بحسب بيانات صندوق النقد الدولي المنشورة في أبريل من العام 2023م، فمن المتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 27.2% في عام 2023م متراجعاً بحوالي 0.3% عن العام السابق. حيث انعكس هذا التراجع على توقعات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي في كلاً من مجموعة الدول الصناعية السبع للاقتصادات المتقدمة (دول الـ G7)، والاتحاد الأوروبي لعامي 2023 و2024م، في حين حافظت الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة على حصتها، حيث يتوقع الصندوق نمواً بحوالي 0.1% من عام 2022م إلى عام 2023م.

نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي (نسبة مئوية%)	2022م	2023م	2024م
الاقتصاد العالمي	27.5	27.2	27.3
الاقتصادات المتقدمة (دول الـ G7)	22.6	21.8	21.7
الاتحاد الأوروبي	24.4	23.7	23.6
الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة	33.4	33.5	33.7

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.
*توقعات

وقد يعزى تباطؤ نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل عام إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتأثيرها على زيادة المخاطر المرتبطة بالديون، وتأثير عمليات سحب رؤوس الأموال من شركة الاتصالات (MNE) التي تعمل في لوكسمبورغ، والتي يقدر تأثيرها على الاستثمار العالمي بانخفاض 24%. وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي المنشور في أبريل من العام 2023م، فإن استجابة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للعوامل الجيوسياسية قد اختلفت في عام 2022م، حيث ارتفع معدّل الاستجابة للدول التي تشارك في نفس وجهات النظر الجيوسياسية.

وبحسب آخر بيانات صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سجّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الربع الرابع من العام 2022م انخفاضاً حاداً بنحو 100% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021م. وتشير البيانات إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً شهدت انخفاضاً حاداً في تدفقات الاستثمار الأجنبي بحوالي 200% متراجعاً عن النمو المتحقق في عام 2021م. في حين حققت دول الاتحاد الأوروبي الانخفاض الأعلى وذلك بحوالي 5032% في الربع الرابع من عام 2022م مقارنةً بالربع الرابع لعام 2021م. كما شهدت المملكة بحسب بيانات البنك المركزي انخفاضاً بمقدار 0.4% متباطئاً عن النمو المتحقق في نفس الفترة من العام السابق.

معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل (نسبة مئوية%)	2020م Q4	2021م Q4	2022م Q4
الاستثمار العالمي	48.1-	21.8	100-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	69.9-	55.8	200.1-
دول الاتحاد الأوروبي	90.2-	83.7-	5031.8-
المملكة العربية السعودية	79.7	3.3	0.4-

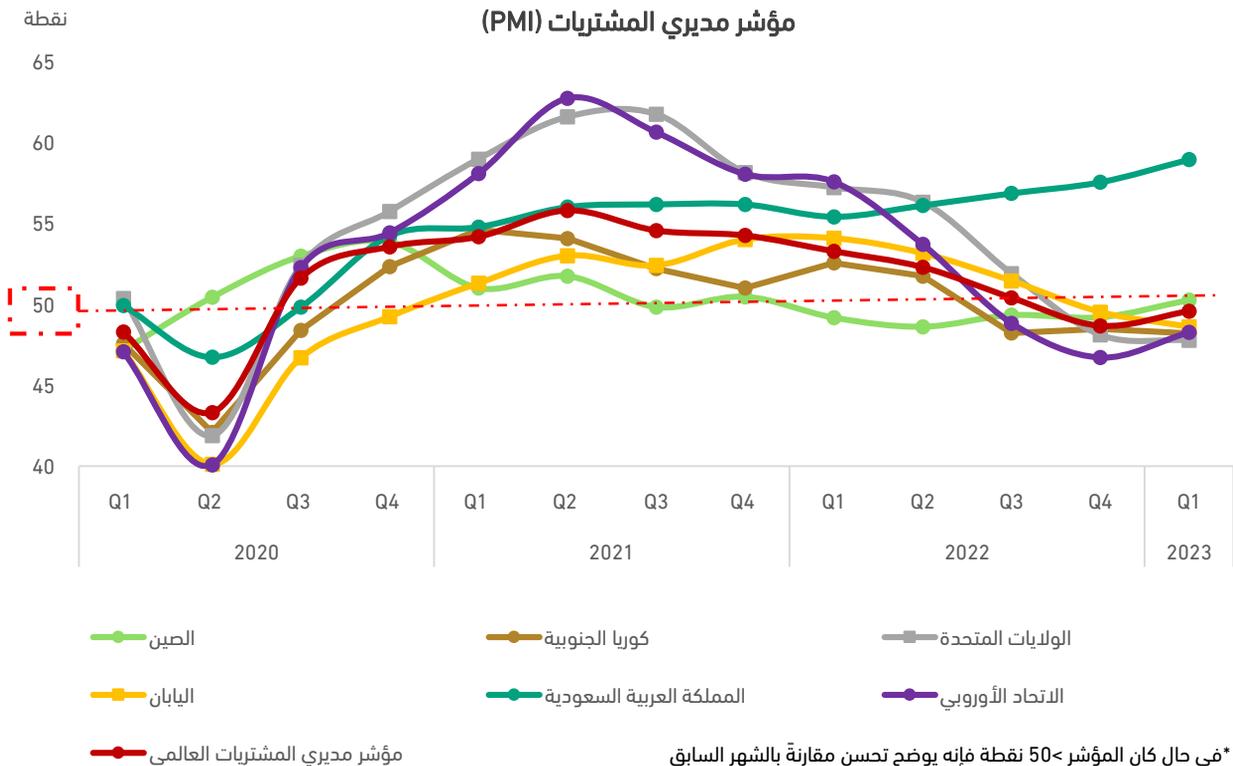
المصدر: OECD، البنك المركزي السعودي، صندوق النقد الدولي.

4. مؤشر مديري المشتريات العالمي

سجل مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي في الربع الأول من العام 2023 تراجعاً بحوالي 6.9% على أساس سنوي عند متوسط 49.6 نقطة مقارنةً بمتوسط 53.3 نقطة في الربع المماثل من العام السابق. وأظهرت كل من بيانات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الأول من العام 2023 مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، باستثناء الصين حيث شهدت ارتفاعاً بنحو 2.2%. وبالنظر إلى أداء المملكة العربية السعودية فقد شهدت ارتفاعاً متواصلاً في المؤشر لتسجل نمواً بنسبة 6.4% خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو غير المتوازن في قيم المؤشر للدول المختارة يأتي بسبب حالة الركود في صادرات السلع العالمية والاتجاه المتزايد لسياسات خفض المخزون بسبب انخفاض طلبات التصنيع الجديدة.

وبالنظر للأداء الشهري، فقد شهد مؤشر مديري المشتريات العالمي في شهر أبريل من العام 2023م انخفاضاً بنسبة 5.1% على أساس سنوي، وأظهرت بيانات الدول المختارة انخفاضاً في المؤشر في نفس الفترة فيما عدا الصين والمملكة العربية السعودية، حيث استمر ارتفاع مؤشر المملكة بنسبة 7.1%.



ثانياً: أسواق النفط

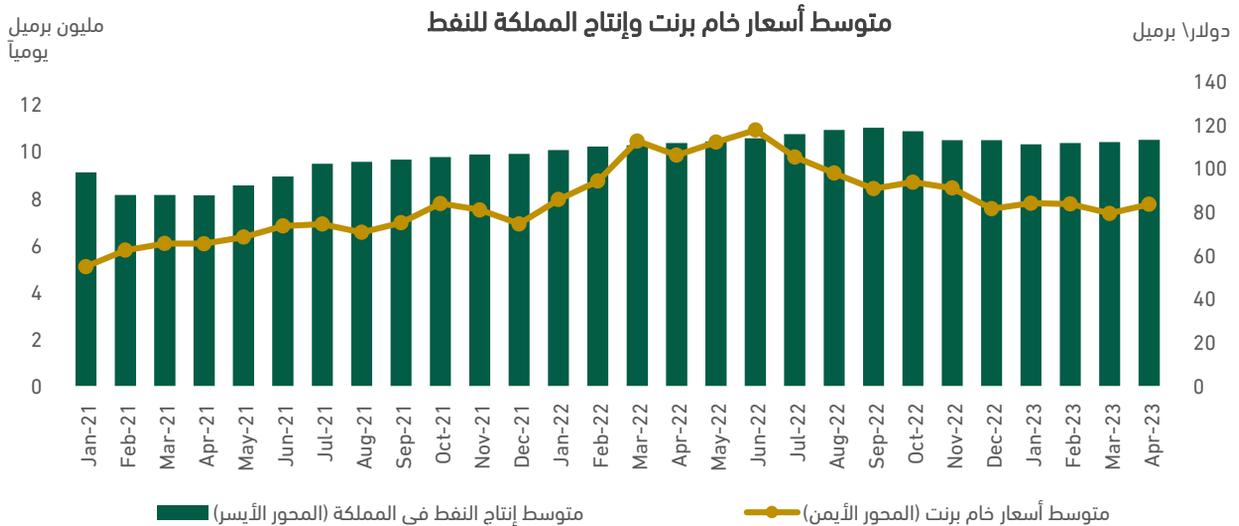
بعض الدعم لأسعار النفط والتي ساهمت في استقرار السوق بشكل أكبر. وتشير بيانات أوبك الشهرية إلى استمرار انخفاض متوسط سعر خام برنت لتصل إلى متوسط 83.4 دولاراً/برميل في شهر أبريل من العام 2023م، مقارنة بمتوسط 105.9 دولاراً/برميل في نفس الفترة لعام 2022م، مسجلة انخفاضاً سنوياً بحوالي 21.3%.

وعلى جانب إنتاج النفط، فقد سجل متوسط إنتاج النفط في المملكة ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2023م بنحو 1.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ليصل إلى إجمالي متوسط 10.4 مليون برميل/يوميًا. كما نما متوسط إنتاج النفط للمملكة في شهر أبريل من العام 2023م بحوالي 1.3% ليصل إلى متوسط 10.5 مليون برميل/يوميًا مقارنة بمتوسط 10.4 مليون برميل/يوميًا.

ويشير تقرير سوق النفط الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة لشهر أبريل من العام 2023م، إلى أن التخفيضات الإضافية نتيجة اتفاقية (+أوبك) ستؤدي إلى انخفاض إمدادات النفط العالمية بمقدار 400 ألف برميل/يوميًا بنهاية عام 2023م. كما توقعت الوكالة في نشرة سابقة أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 3.2 مليون برميل/يوميًا في الربع الأول من العام 2023م وحتى الربع الرابع لنفس العام. مما سيرفع متوسط النمو للطلب العالمي للعام 2023م إلى 2 مليون برميل/يوميًا.

مع بداية عام 2023م، شهدت أسواق النفط العالمية انخفاضاً بأسعار النفط لتصل إلى متوسط 82.5 دولاراً/برميل حتى شهر أبريل من العام 2023م، مقتربة من مستويات ما قبل عام 2022م، حيث كانت منخفضة نسبياً عند متوسط 70.7 دولاراً/برميل، وذلك مع تلاشي حالات القلق وعدم اليقين حول تأثير الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية-الأوكرانية وجائحة "كوفيد-19"، بالإضافة إلى استمرار الفيدرالي الأمريكي بزيادة أسعار الفائدة للحد من آثار التضخم وارتفاع الأسعار. وعلى ذلك، من المتوقع أن تشهد أسواق النفط العالمية مستويات متوازنة بين العرض والطلب في عام 2023م واستقرار الأسعار نسبياً.

وبالنظر إلى الأداء الفعلي لأسواق النفط، يشير تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلى انخفاض متوسط سعر خام برنت في الربع الأول من العام 2023م بحوالي 15.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجة لانخفاض حالات عدم اليقين لدى المستثمرين وتحسن ثقتهم حيال احتواء الحكومات الاضطرابات الناتجة عن آثار التضخم العالمي، بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في شهر مارس من العام 2023م، وإعلان العديد من البلدان عن تعديلات طوعية إضافية بداية من شهر مايو وحتى نهاية العام 2023م، مما أضاف



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الوكالة الدولية للطاقة (تقرير سوق النفط)



02

الاقتصاد السعودي

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية

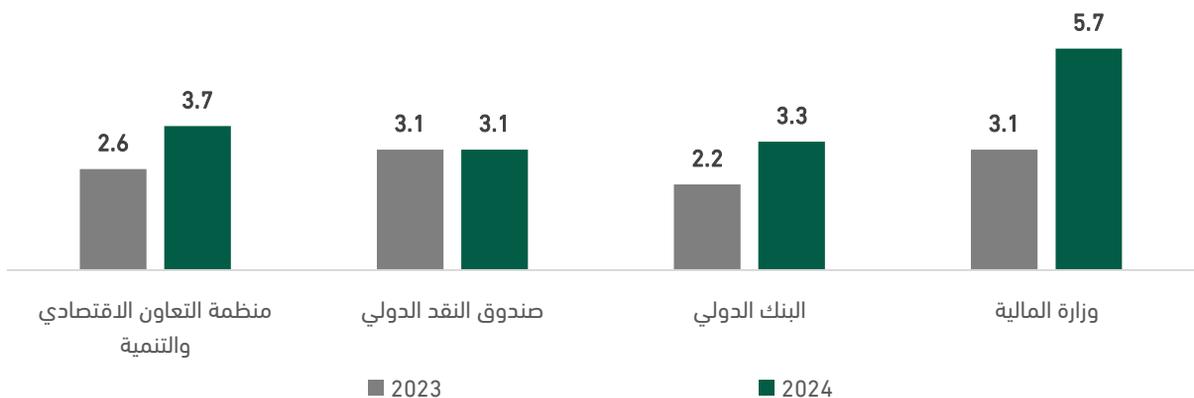
كما أظهرت توقعات بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م الصادر عن وزارة المالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة بنحو 3.1% في العام 2023م و 5.7% في عام 2024م. ومن المتوقع أن يكون هناك تباطؤ في معدلات النمو في عام 2023م بعد النمو القوي الذي كان في عام 2022م وذلك بالتزامن مع تراجع النشاط العالمي وانخفاض أسعار النفط، كما أن التخفيض الطوعي لإنتاج النفط في المملكة والذي بدأ في مارس من العام 2023م سيساهم في انخفاض نمو الأنشطة النفطية بشكل نسبي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مقارنةً بدول العالم وبحسب توقعات المنظمات العالمية لاتزال المملكة في مقدمة الدول الأعلى نمواً في عام 2023م.

وعلى صعيد القطاع المالي، أكدت وكالة موديز في تقريرها الصادر في شهر مارس من العام 2023م إلى تصنيف المملكة العربية السعودية الائتمانية عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية. وأوضحت الشركة أن هذا التصنيف جاء نتيجة لفاعلية السياسة المالية، والإصلاحات الهيكلية، والاستثمارات المتنوعة في القطاعات غير النفطية، والتي تعزز من قوة الاقتصاد السعودي وتقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط. وفي نفس السياق رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية من "A" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة خلال شهر أبريل 2023م. وذكرت الوكالة أن هذا التصنيف جاء نتيجة إلى قوة المملكة المالية وحجم أصولها السيادية بما يعكس احتياطاتها الأجنبية، وانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شهد الاقتصاد السعودي من خلال رؤية المملكة 2030 عدة إصلاحات هيكلية، ومبادرات ضخمة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وكان من ضمن المبادرات إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في عام 2021م والتي تُعد خارطة طريق للاقتصاد والاستثمار السعودي. وكان لهذه الإصلاحات والمبادرات دور فعال في النتائج الكبيرة التي حققها الاقتصاد السعودي في عام 2022م، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً ملحوظاً في عام 2022م وذلك بنسبة 8.7% ليصبح الأسرع نمواً بين دول مجموعة العشرين، ومن أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم.

وتؤكد التقارير الصادرة من المنظمات الدولية والجهات المحلية على سير الاقتصاد السعودي بخطى ثابتة نحو الازدهار والنمو، وتحقيق المزيد من الإنجازات على مستوى العالم. حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر أبريل من العام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 3.1% في عامي 2023م و 2024م. كما توقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 2.2% في العام 2023م و 3.3% في العام 2024م، وأشار تقرير البنك إلى النمو القوي في القطاعات غير النفطية الذي من المتوقع أن يصل إلى 4.6% بنهاية العام الجاري. كما أشارت توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنحو 2.6% في العام 2023م، فيما رفع توقعاته لعام 2024م إلى 3.7%.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي (%)



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023م)، تقرير البنك الدولي (الآفاق الاقتصادية العالمية مايو 2023م)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مارس 2023م).

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

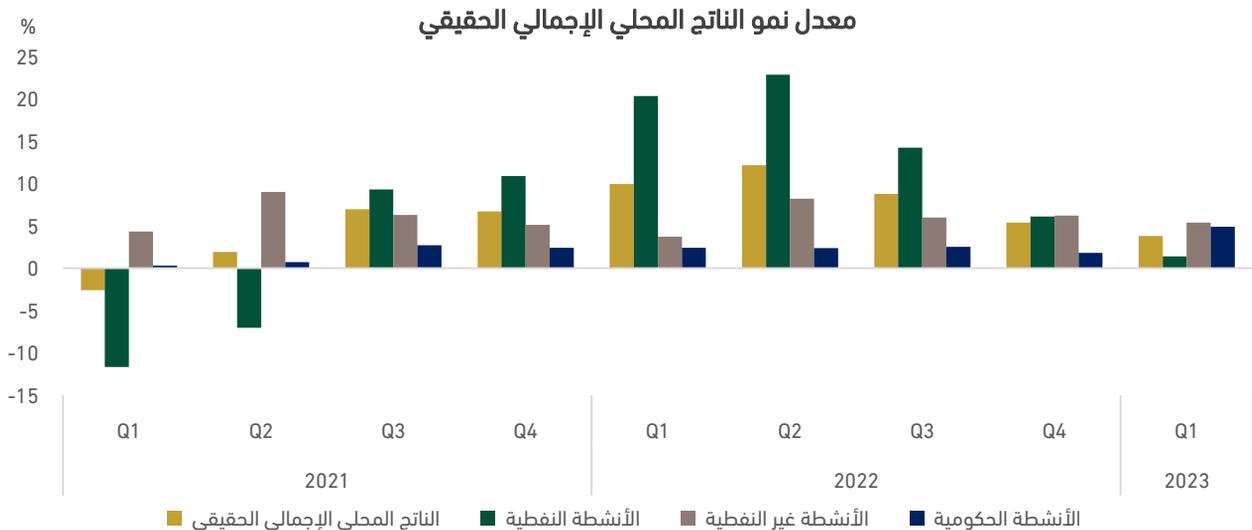
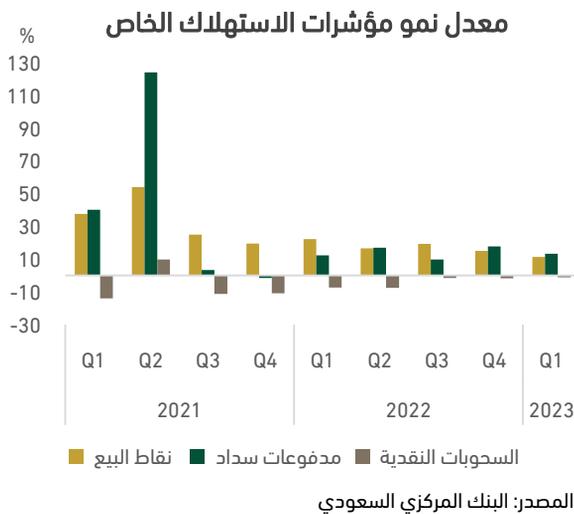
1. القطاع الحقيقي

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء سجّل الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام 2023م، نمواً بنسبة 3.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى النمو الملحوظ الذي حققته كلاً من الأنشطة غير النفطية** والأنشطة النفطية** بنسبة 5.4% و 1.4% على التوالي مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع الأنشطة الحكومية بنسبة 4.9% خلال نفس الفترة والذي يعتبر أعلى معدل نمو منذ عام 2018م.

كما شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو إيجابية، حيث حققت أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية أعلى معدلات نمو خلال الربع الأول من عام 2023م حيث نمت بنسبة 12.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. تليها أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة نمو بلغت 9.3% خلال نفس الفترة. كما حققت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق معدل نمو بنسبة 7.5% على أساس سنوي.

** تم اعتماد مسمى "الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء، المحدث والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

وبحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء سجل الاستهلاك النهائي الخاص الاسمي نمواً بنسبة 7.1% خلال الربع الأول من العام 2023م، وبدعم ذلك ارتفاع مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 11.3% و 13.3% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، يأتي الارتفاع نتيجة إلى زيادة المبيعات في قطاعي الفنادق والمشروبات والأطعمة بنسبة 37.3% و 14.3% خلال نفس الفترة. كما سجّلت عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 24.9% خلال نفس الفترة، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 1.2% في الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي؛ وذلك نتيجةً لتغير سلوك المستهلك والتحول من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع.



والذي يهدف إلى تخفيض معدل البطالة للسعوديين إلى 7.0%. وبالنظر إلى معدل البطالة للسعوديين الذكور نجد أنه انخفض إلى 4.2% مقارنة بـ 4.3% في الربع السابق، في حين أن نسبة البطالة للسعوديات الإناث انخفضت بشكل كبير لتصل إلى 15.4% مقارنة بنسبة 20.5% في الربع الثالث من العام 2022م، والذي يعتبر أقل معدل بطالة للسعوديات الإناث تم تحقيقه في المملكة، ويعود ذلك نتيجة إلى إصلاحات المملكة لسوق العمل وتعزيز دور مشاركة المرأة. وفي المقابل انخفض معدل البطالة لغير السعوديين ليصل إلى 1.5% في الربع الرابع من عام 2022م مقارنة بنسبة 1.6% في الربع الثالث من عام 2022م. كما أستقر معدّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين)، عند 61.5% في الربع الرابع من العام 2022م دون تغير عن الربع السابق من نفس العام.



وبحسب أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل إجمالي تكوين راس المال الثابت الاسمي نمواً بمعدل 22.3% في الربع الأول من العام 2023م، وبأتى ذلك النمو نتيجة لانتعاش مؤشرات الاستثمار الخاص خلال الربع الأول من عام 2023م، حيث حقق مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً بنسبة 6.4% ليصل إلى 58.9 نقطة مقارنة بنحو 55.4 نقطة في الربع الأول من العام السابق؛ والذي يعزى إلى ارتفاع الأعمال الجديدة للشركات غير النفطية الناتج عن تحسّن ظروف السوق وزيادة الانفاق على التنمية.

كما أظهر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 5.6% خلال نفس الفترة؛ مدفوعاً بارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.3% والذي يُشكّل 74.5% من إجمالي وزن المؤشر، وذلك نتيجة لزيادة إنتاج النفط في نفس الفترة، كما أن لارتفاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.5% خلال نفس الفترة أثر ملحوظ في نمو الإنتاج الصناعي. كما حقق مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 3.2% في شهر أبريل 2023م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت، فقد شهدت انخفاضاً بنحو 7.2% في الربع الأول من العام 2023م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى 13.2 مليون طن. كما سجلت مبيعات الإسمنت انخفاضاً بنسبة 1.5% لعام 2022م مقارنة بالعام السابق. ويعود انخفاض مبيعات الإسمنت بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتي سجلت ارتفاعات متتالية خلال عام 2022م بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة في البناء التي تقلل من الاعتماد على الأسمنت.

وتشير بيانات الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الأول من العام 2023م إلى ارتفاع المؤشر بنسبة 1.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ نتيجة إلى ارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 1.6% والعقارات التجارية بنسبة 0.1%. كما ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار العقار بنسبة 1.1% لعام 2022م مقارنة بالعام السابق؛ ويعزى هذا الارتفاع في الأسعار إلى حد كبير إلى زيادة متوسط أسعار القطاع السكني بنسبة 2.1%.

1.1 سوق العمل

بحسب أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، تُشير إحصاءات سوق العمل للربع الرابع من العام 2022م إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي إلى 4.8% مقارنة بمعدل 5.8% في الربع الثالث من نفس العام، كما انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 8.0% في الربع الرابع من عام 2022م مقارنة بالربع السابق عند 9.9% مما يجعل المملكة قريبة من تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030،

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجّل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 10.0% في الربع الأول من العام 2023م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 22.8%، والودائع الزمنية والادخارية بنسبة 38.5% (نمو الودائع الزمنية والادخارية الحكومية بنسبة 45%، والشركات والأفراد بنسبة 31%)، في حين سجّلت الأصول الاحتياطية في الربع الأول من العام 2023م انخفاضاً بنسبة 4.6% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2022م؛ نظراً لانخفاض أسعار النفط (برنت) بنسبة 3.7% خلال نفس الفترة.

2.2 أسعار الفائدة

سجّل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 5.5 نقطة أساس خلال الربع الأول من العام 2023م مرتفعاً بنحو 4.1 نقطة أساس عن الربع الأول من العام 2022م، كما ارتفعت معدلات إعادة الشراء (ريبو) إلى 5.5 نقطة أساس، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) إلى 5.0 نقطة أساس خلال نفس الفترة؛ نظراً لارتباطه برفع معدل فائدة الفيدرالي الأمريكي.

وبالمقابل لايزال حجم الإقراض مرتفعاً في المملكة، حيث سجّلت مطلوبات المصارف من القطاع العام خلال الربع الأول من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 12.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وسجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 10.3% على أساس سنوي، كما حققت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 20.9% في الربع الأول من العام 2023م على أساس سنوي.

نقطة
أساس

متوسط أسعار الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر (سايبور)



المصدر: البنك المركزي السعودي

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، ارتفع معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الربع الأول من العام 2023م إلى 3.0% مقارنةً بنحو 1.6% في الربع الأول من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها بنسبة 7.0%، تليها أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 6.4%. وبالنظر إلى معدل التضخم في شهر مايو من العام 2023م، يلاحظ ارتفاعه إلى 2.8% مقارنةً بنحو 2.2% في شهر مايو من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع كلاً من أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواعها بنسبة 8.4%، وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 0.9%. كما شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الأول من العام 2023م نمواً بنسبة 2.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 6.3% (تُشكّل 17.3% من وزن المؤشر)، تليها أسعار منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 4.4% (تُشكّل 17.3% من وزن المؤشر). في حين سجّل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً بنسبة 1.1% في شهر مايو من العام 2023م مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 28.2%.

وبشكل عام، يلاحظ تأثر معدلات التضخم بشكل مباشر بالتداعيات الجيوسياسية والاضطرابات في سلاسل الإمداد من جانب العرض، أما من جانب الطلب فقد أدى زيادة الطلب المحلي المدفوع بالاستهلاك الخاص إلى تأثر معدلات التضخم في المملكة.

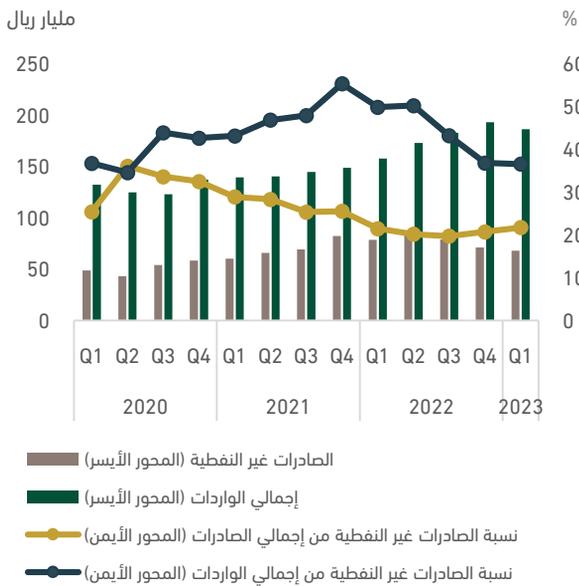
3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) عند مستوى 10,590 نقطة في نهاية الربع الأول من العام 2023م منخفضاً بنحو 19.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الأول من العام 2023م حوالي 270 مليار ريال منخفضاً بنسبة 50.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

بالمقابل سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية الربع الأول من العام 2023م انخفاضاً بنسبة 20.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، وأغلق المؤشر عند مستوى 19,892 نقطة. حيث بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة نحو 1.8 مليار ريال وذلك بانخفاض بلغت نسبته 74.9% مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق.

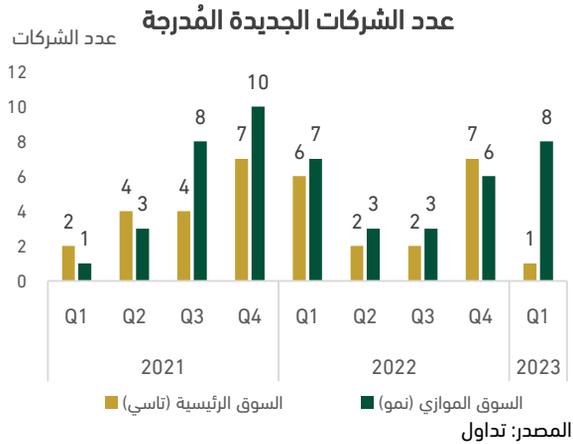
وبالنسبة لآداء التجارة الخارجية في الربع الأول من العام 2023م، شهد الميزان التجاري فائضاً بنحو 127.1 مليار ريال، مقابل فائضاً بنحو 209.2 مليار في الفترة نفسها من العام السابق؛ ليسجل بذلك انخفاضاً بمعدل 39.2%، حيث شهدت الصادرات السلعية انخفاضاً بنسبة 14.6% مقارنةً بنفس الربع من عام 2022م، لتبلغ نحو 313.5 مليار ريال، مقابل 367.1 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بانخفاض الصادرات النفطية إلى 245.4 مليار في الربع الأول من العام 2023م مقارنةً بنحو 288.5 مليار ريال بنفس الربع من العام السابق، كذلك انخفاض الصادرات غير النفطية إلى 68.1 مليار ريال مقارنةً بنحو 78.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2022م. كما سجّلت الواردات ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2023م بنسبة 18.1%، حيث بلغت قيمتها 186.4 مليار ريال مقابل 157.9 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2022م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 36.6% خلال نفس الفترة.

أداء الصادرات غير النفطية والواردات للمملكة

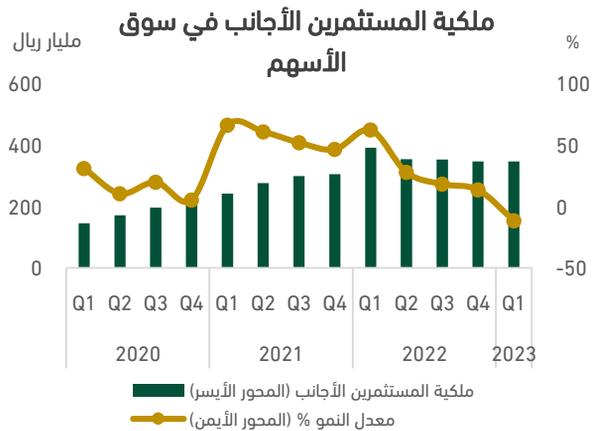


*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما سجّل عدد الشركات التي صدرت الموافقة على إدراج أسهمها في السوق المالية 9 شركات خلال الربع الأول من العام 2023م، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج شركة واحدة في السوق الرئيسية (تاسي) و 8 شركات في السوق الموازية (نمو).



وقد أظهرت بيانات تداول السعودية انخفاض ملكية المستثمرين السعوديين في الأسهم بنهاية الربع الأول من العام 2023م بنسبة 16.7% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. كما انخفضت ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 11.5% في الفترة نفسها على أساس سنوي؛ ويعزى ذلك إلى تأثير الاستثمارات الأجنبية بارتفاع أسعار الفائدة، في حين سجّلت ملكية المستثمرين الخليجيين في سوق الأسهم انخفاضاً في الربع الأول من عام 2023م بنسبة 13.9% على أساس سنوي.



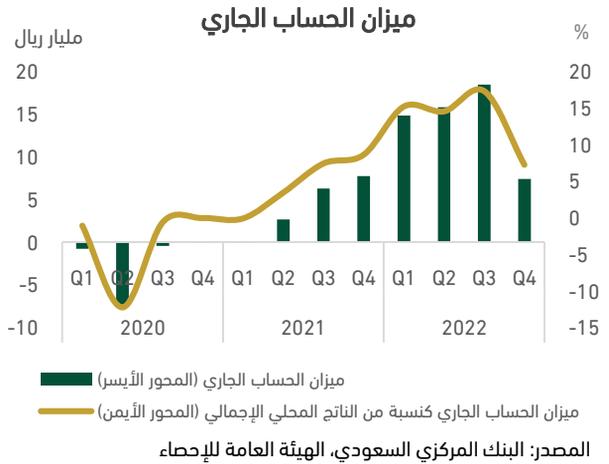
4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب أحدث بيانات من البنك المركزي السعودي (ساما) لميزان المدفوعات، سجل الحساب الجاري في الربع الرابع من عام 2022م، فائضاً بلغت قيمته 74.1 مليار ريال، أي ما نسبته 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 77.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

3.5 عجز/ فائض الميزانية، والدين العام

بلغ عجز الميزانية نحو 2.9 مليار ريال خلال الربع الأول من العام 2023م، مقارنة بفائض بلغ 57.5 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022م، في حين شكّلت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل 0.3% في نفس الفترة.

كما بلغ رصيد الدين العام في الربع الأول من العام 2023م نحو 962.3 مليار ريال مقارنة بـ 990.1 مليار ريال في الربع الرابع من العام 2022م. ويتوقع الاستمرار في الاقتراض؛ بهدف سداد أصل الدين المستمر وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية.



عجز الميزانية



الميزان التجاري



4. المالية العامة

1.5 الإيرادات

بناءً على بيانات الميزانية العامة للدولة للربع الأول من عام 2023م، بلغت الإيرادات الحكومية نحو 280.9 مليار ريال في الربع الأول من العام 2023م، محققة بذلك نمواً بمعدل 1.1% على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 8.6% خلال نفس الفترة.

2.5 النفقات

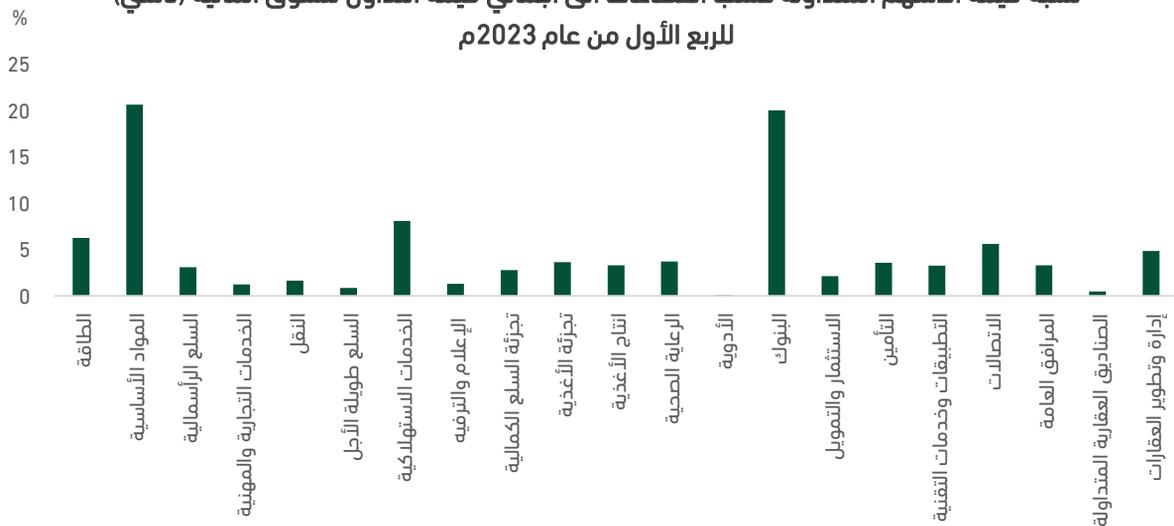
بلغت النفقات الحكومية نحو 283.9 مليار ريال في الربع الأول من العام 2023م، مرتفعة بنسبة 28.8% على أساس سنوي؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع كل من بند استخدام السلع والخدمات وبند المنافع الاجتماعية وبند الأصول غير المالية بنسبة 70.1% و 51.6% و 75.1% على التوالي، مما يعكس حرص الحكومة على تعزيز منظومة الدعم والاعانات والحماية الاجتماعية واستمرار الصرف على المشاريع الاستراتيجية والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى.

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

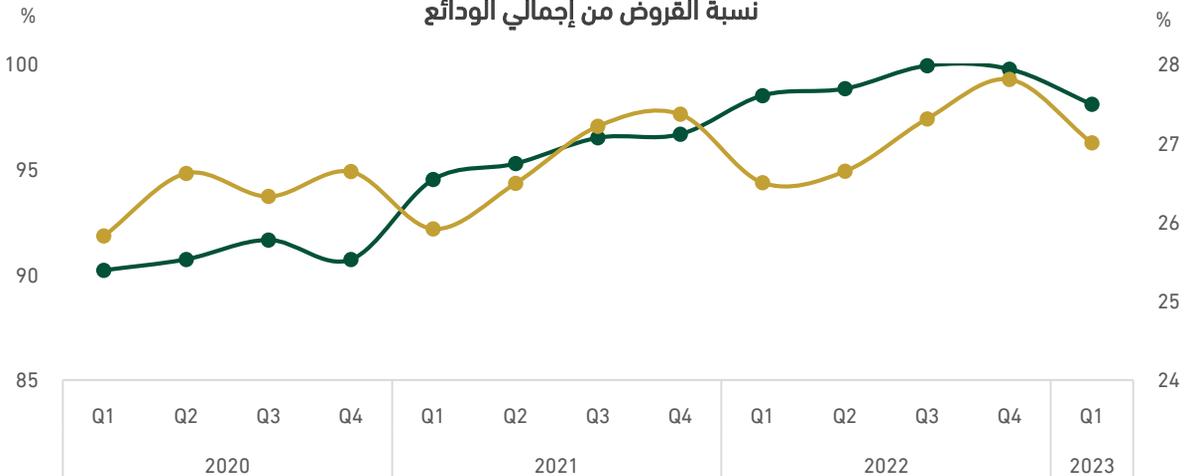
المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)



نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات الى اجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي) للربع الأول من عام 2023م

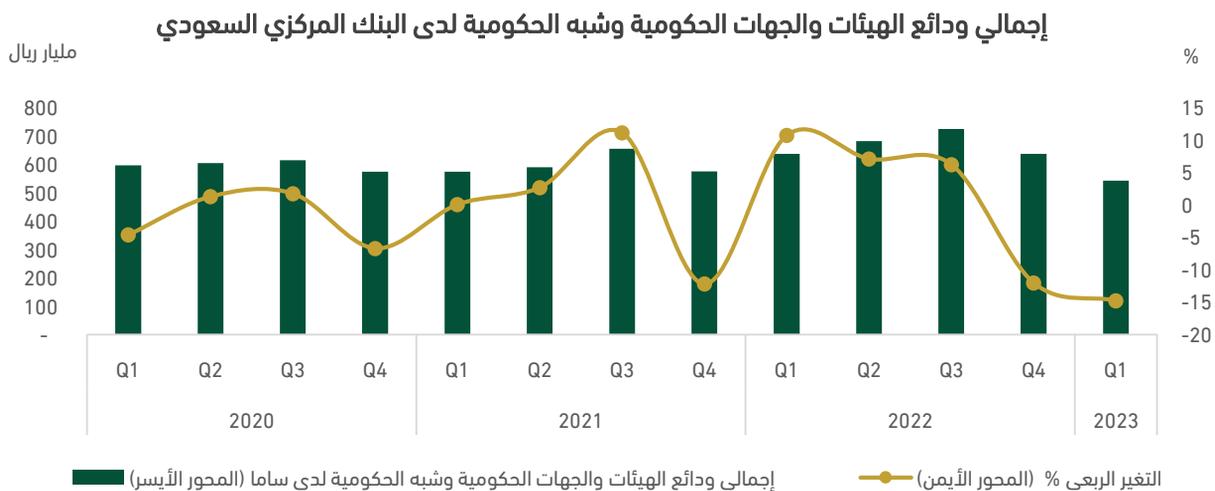
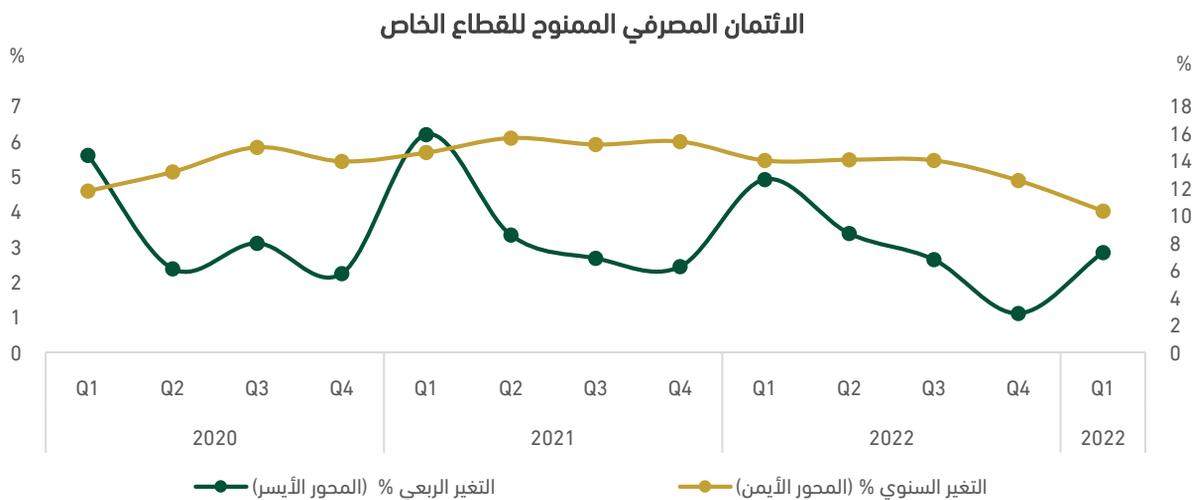
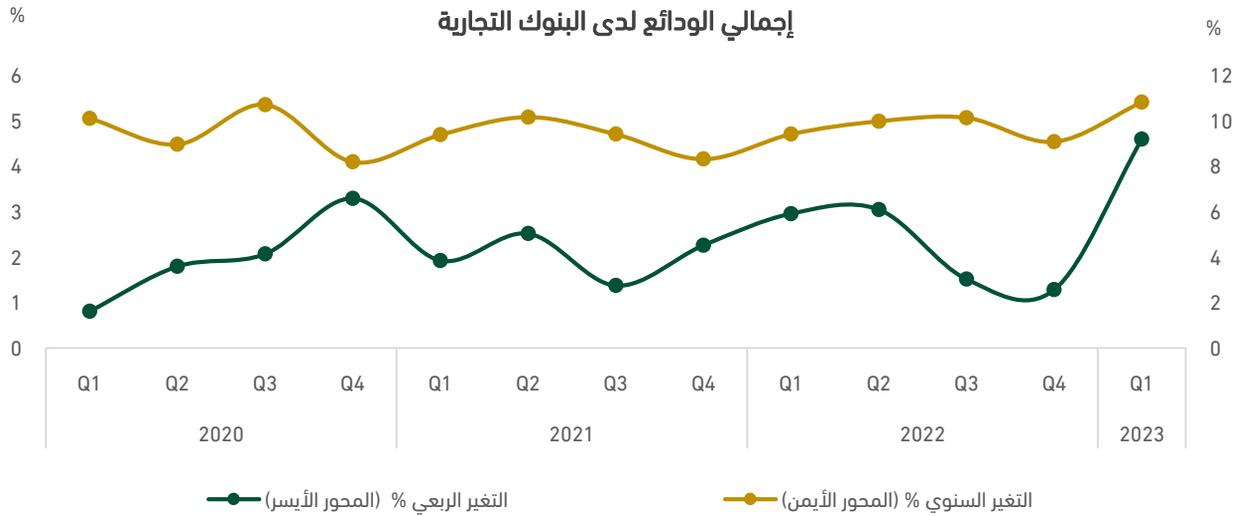


نسبة القروض من إجمالي الودائع



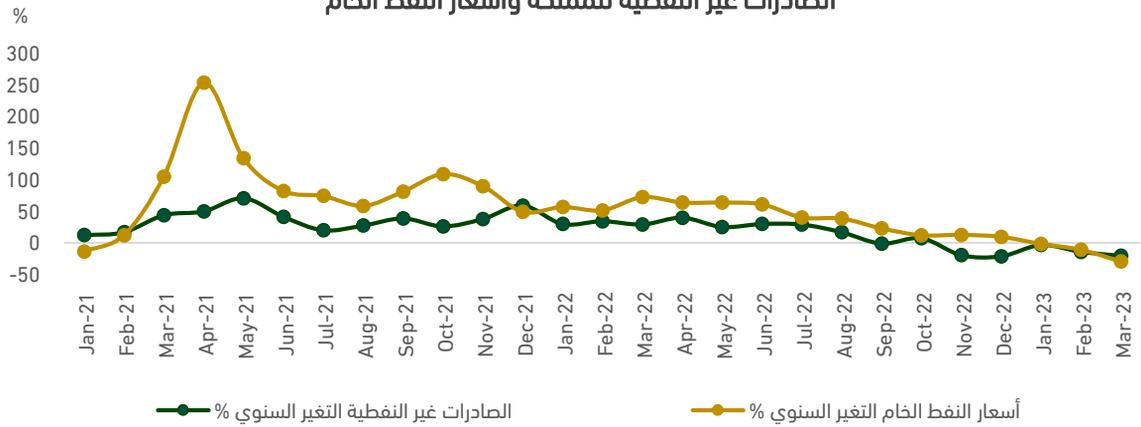
● نسبة القروض للقطاع الخاص من إجمالي الودائع (المحور الأيسر) ● نسبة القروض للقطاع الحكومي من إجمالي الودائع (المحور الأيمن)

المصدر: تداول، البنك المركزي السعودي

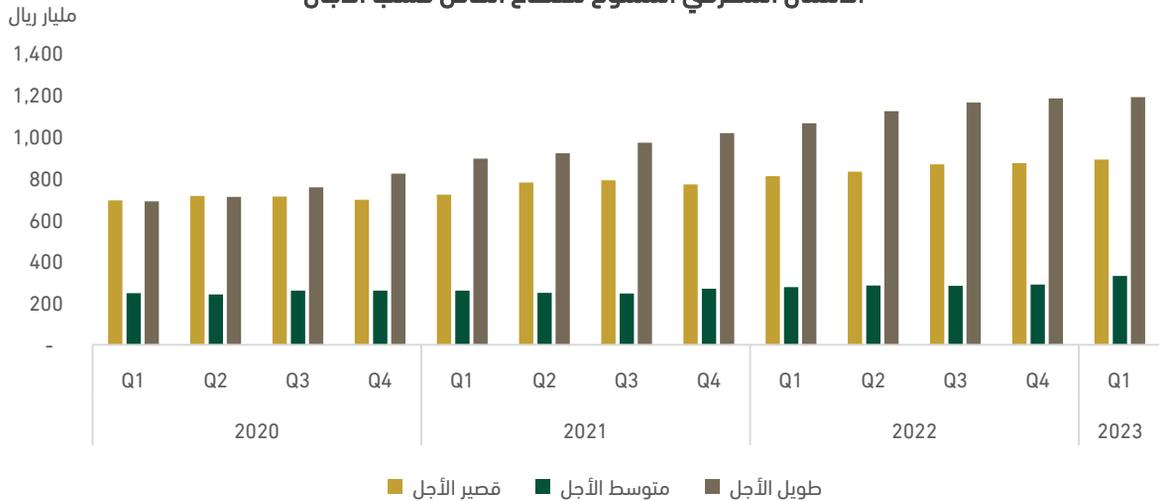


المصدر: البنك المركزي السعودي

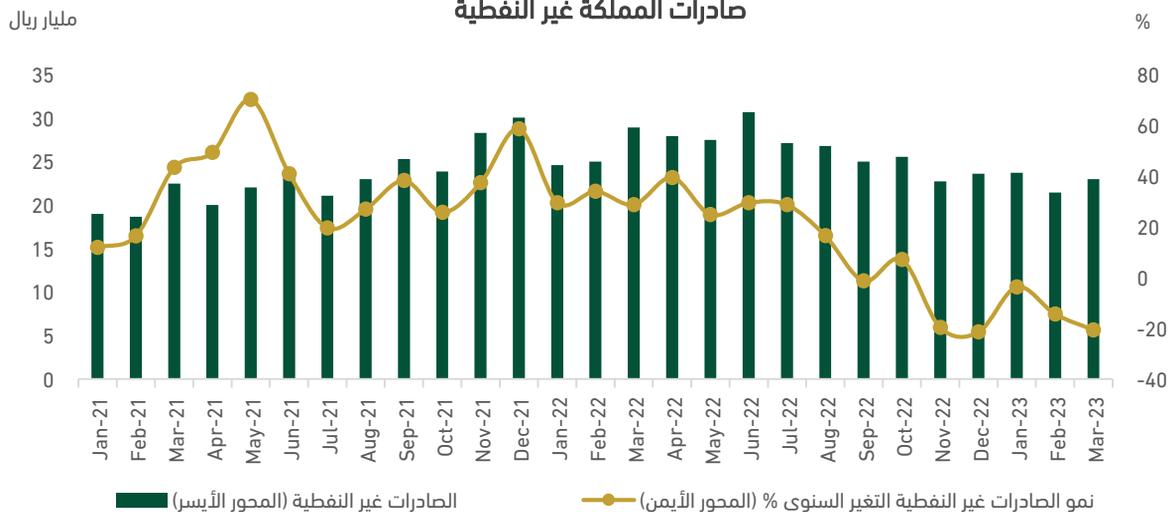
المصادر غير النفطية للمملكة وأسعار النفط الخام



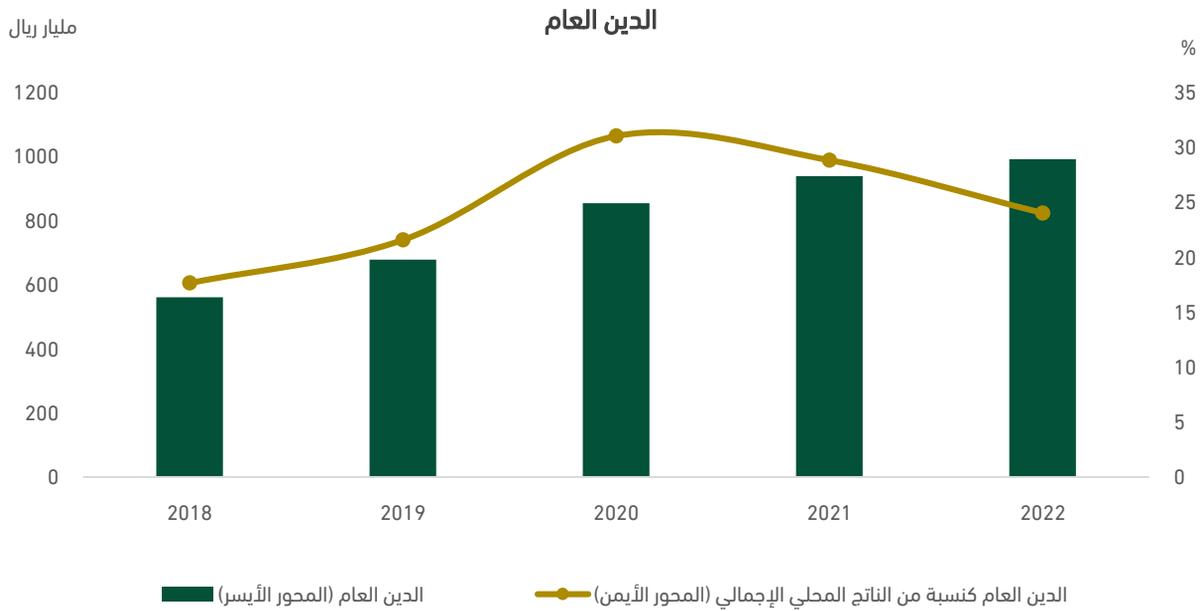
الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب الآجال



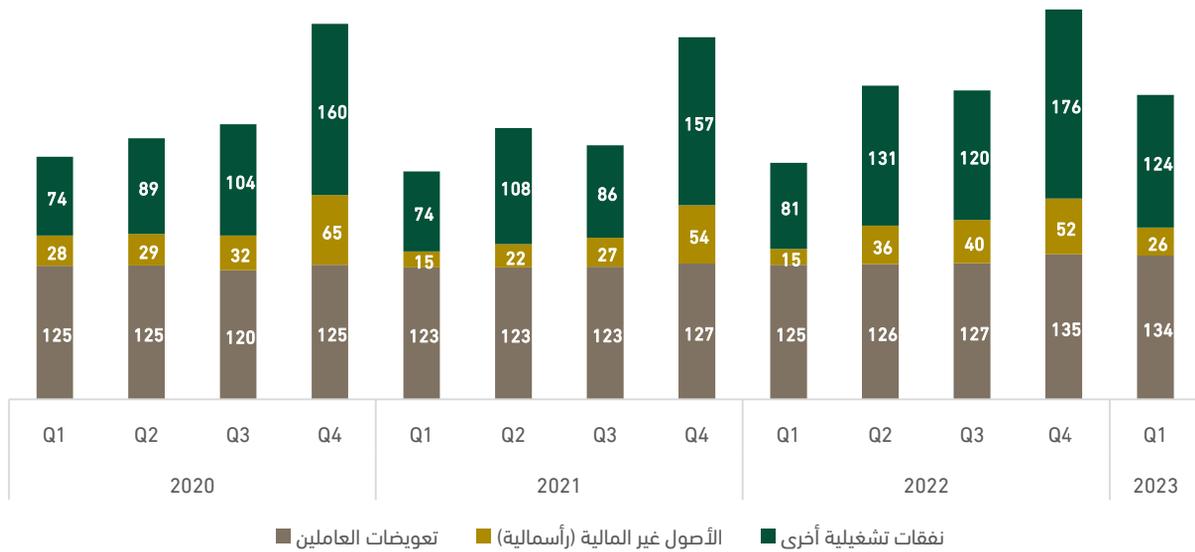
صادرات المملكة غير النفطية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك)



النفقات الحكومية (مليار ريال)





03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال:



الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بطول عام 2030م

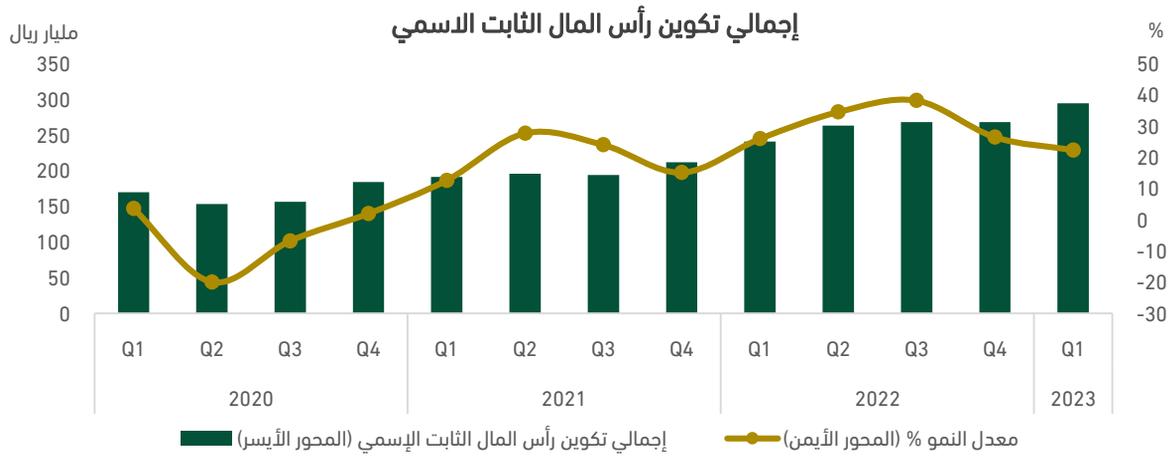


القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

ثانياً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سُجِّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي في الربع الأول من العام 2023م ارتفاعاً بنحو 22.3% على أساس سنوي ليصل إلى حوالي 294 مليار ريال؛ مدفوعاً بنمو كلاً من تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي بمعدل 33.5% و 21.6% على التوالي. وشهدت نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعاً إلى 29.3% في الربع الأول من العام 2023م مقارنةً بنحو 24.6% في نفس الفترة من العام السابق. وبالنظر إلى أداء العام 2022م فقد شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي نمواً بنسبة 31.2% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى حوالي 1,040 مليار ريال متجاوزاً مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار لعام 2022م والذي يبلغ 747 مليار ريال، مما يُشير إلى الجهود المبذولة في تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.



2. الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.4% في الربع الرابع من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت حوالي 7.2 مليار ريال. في حين حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022م ارتفاعاً بنسبة 14.7% مقارنةً بالعام السابق، حيث سُجِّلت حوالي 30 مليار ريال، وذلك بعد استبعاد صفقة شركة أرامكو من تدفقات 2021م؛ مما يؤكد على سير المملكة نحو جذب المزيد من الاستثمارات ورفع ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية للمملكة.



3. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر** للمملكة ارتفاعاً بنسبة 0.7% في الربع الرابع من العام 2022م على أساس ربعي، حيث سجل نحو 1,009 مليار ريال؛ مما يُشير إلى فاعلية الجهود المبذولة نحو تعزيز جاذبية المملكة الاستثمارية من خلال تطوير البيئة الاستثمارية وتقديم الحوافز للمستثمرين.



4. الصفقات المُنجزة خلال الربع الأول لعام 2023م

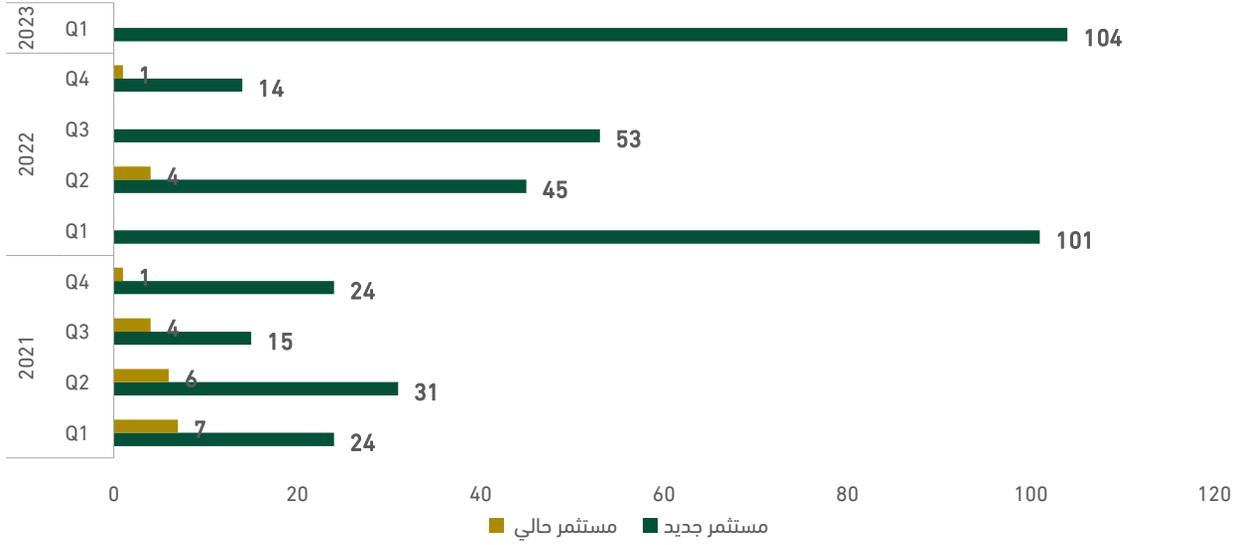
تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام **104 صفقات استثمارية** في الربع الأول من العام 2023م، مقارنةً بنحو **101 صفقة** خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 3.0%.

وبالنظر إلى **نوع المستثمرين**، يتضح وجود ارتفاع متزايد وإقبال من قبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة. كما يُلاحظ من **توزيع الصفقات حسب الأنشطة الاقتصادية**، أن نشاط الابتكار وريادة الأعمال ونشاط الرياضة كان لهما النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين في الربع الأول من العام 2023م، حيث تم إغلاق **76 صفقة** في **نشاط الابتكار وريادة الأعمال** و **13 صفقة** في **نشاط الرياضة**. وبالنسبة إلى أكثر الدول استثماراً في المملكة خلال الربع الأول من العام 2023م، يتضح أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى بنحو 13 صفقة، تليها المملكة المتحدة ومصر بنحو 11 صفقة لكل منهما، في حين توزعت بقية الصفقات على عدد من الدول.

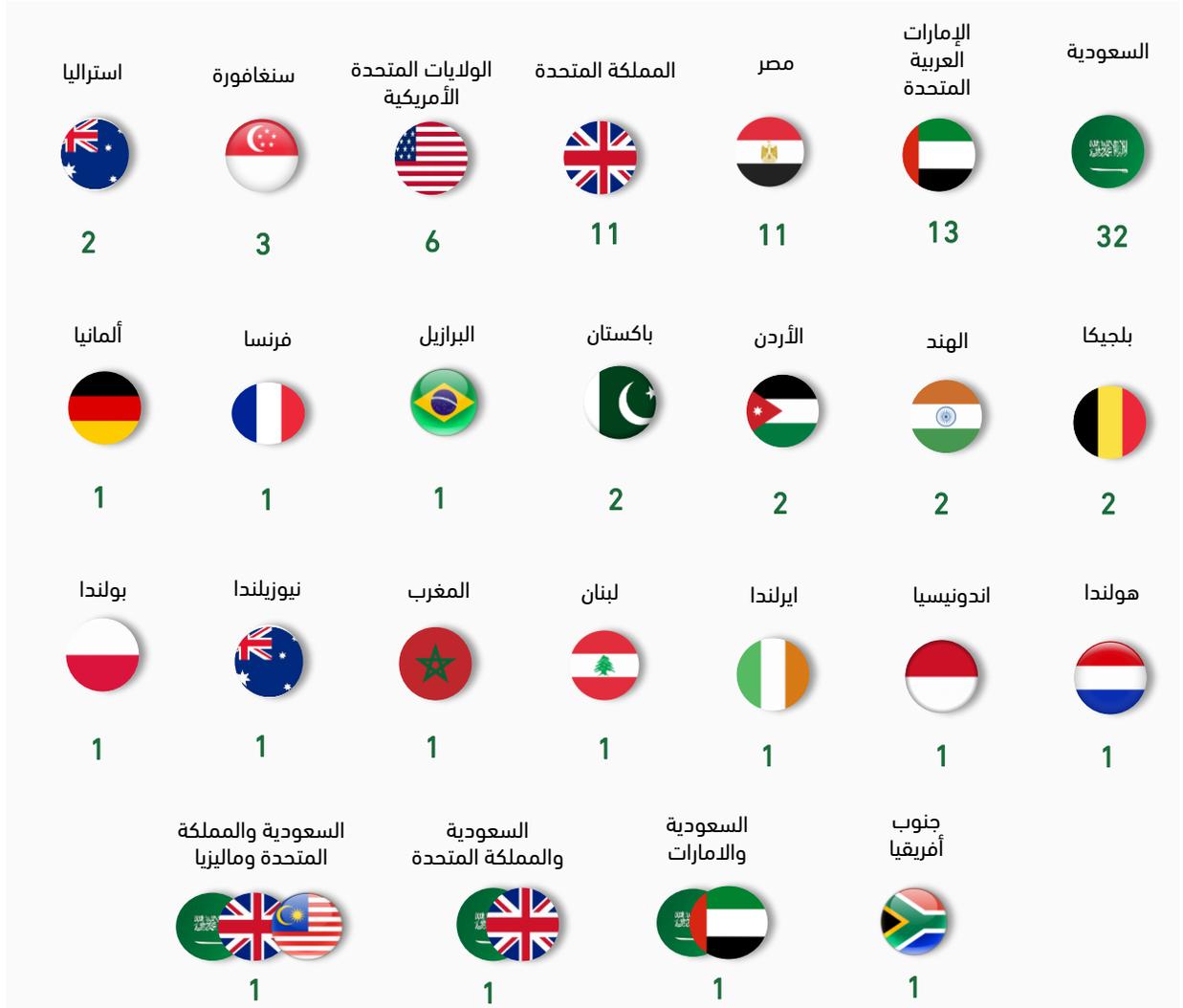
توزيع الصفقات حسب القطاعات (خلال الربع الأول من العام 2023م)



عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر



توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول (خلال الربع الأول من عام 2023م)
(عدد الصفقات)



المصدر: وزارة الاستثمار

5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الأول لعام 2023م

بحسب البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الأول من العام 2023م ارتفاعاً بنسبة 34.6% وبنحو 1,637 ترخيص مقارنةً بحوالي 1,216 ترخيص بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين بلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 1,655 ترخيص.



المصدر: وزارة الاستثمار

*لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الرابع لعام 2022م

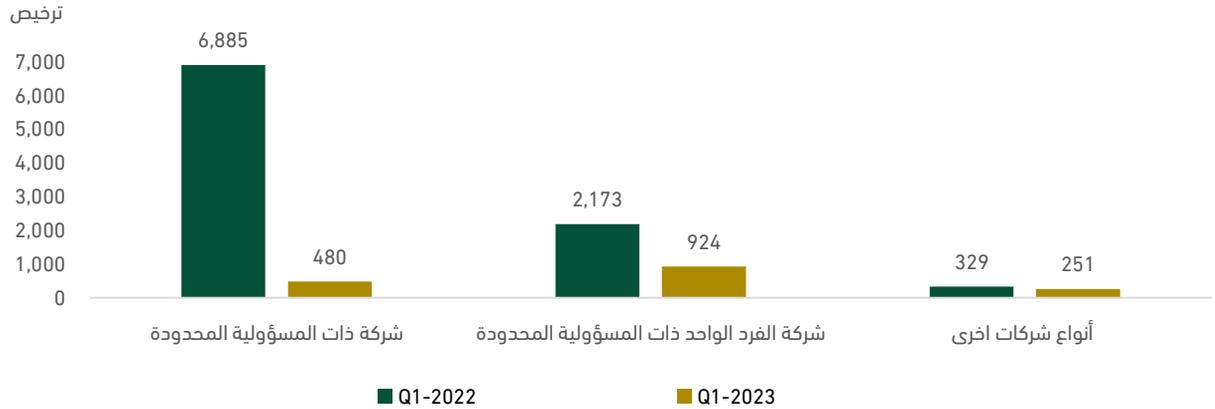
بشكل عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، والأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة ونشاط المعلومات والاتصالات، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، ويشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي 80.4% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الأول من العام 2023م.

النشاط*	2022 Q1	2023 Q1	معدل النمو
التشييد	1,136	418	-63.2%
الصناعات التحويلية	661	345	-47.8%
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	180	164	-8.9%
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	6,050	149	-97.5%
المعلومات والاتصالات	155	136	-12.3%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	571	119	-79.2%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	143	72	-49.7%
النقل والتخزين	159	70	-56.0%
الصحة والخدمات الاجتماعية	65	27	-58.5%
الفنون والترفيه والتسلية	29	21	-27.6%
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	40	21	-47.5%
التعليم	35	19	-45.7%
الخدمات المالية والتأمين	9	18	100.0%
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	28	18	-35.7%
الخدمات الأخرى	49	17	-65.3%
العقارات	51	16	-68.6%
التعدين واستغلال المحاجر	11	15	36.4%
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	14	9	-35.7%
الإدارة العامة والدفاع	1	1	0.0%
الإجمالي	9,387	1,655	-82.4%

المصدر: وزارة الاستثمار
* تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري
** الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات

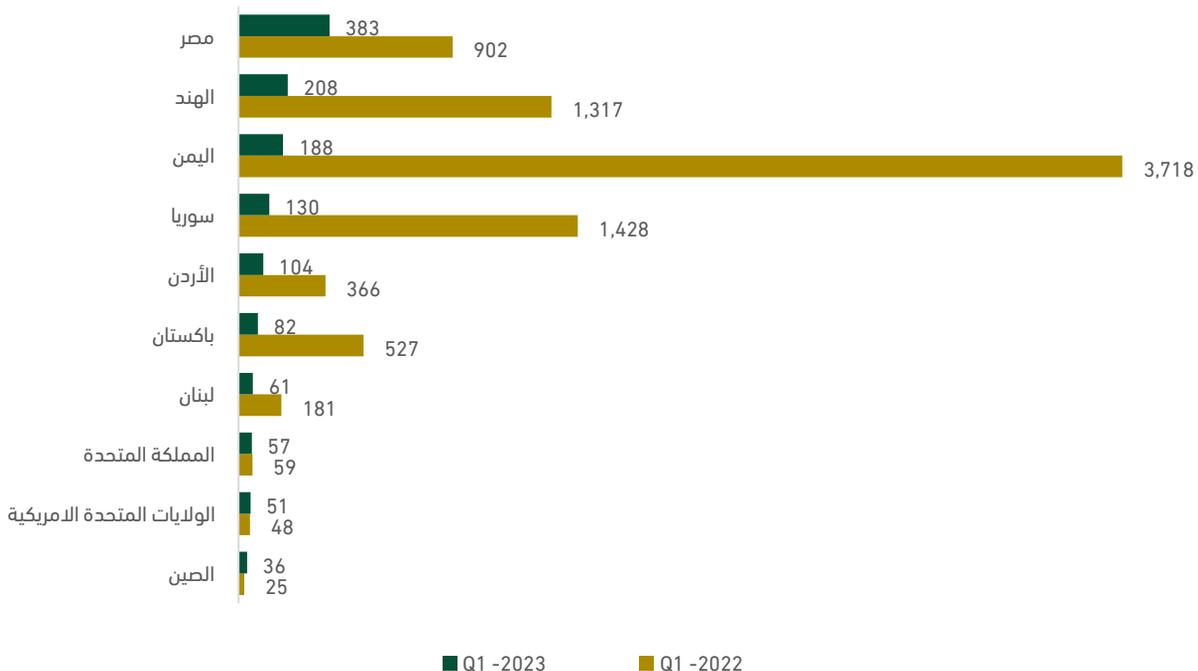
وبالنظر إلى الوضع القانوني للشركات التي أصدرت تراخيص استثمارية خلال الربع الأول من العام 2023م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 480 ترخيص، وسجّلت شركات الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما يُقارب 924 ترخيص، بينما توزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنحو 251 ترخيص.

عدد التراخيص الاستثمارية بحسب الوضع القانوني للشركة



ومن جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول "تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال"، كانت مصر أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الأول من العام 2023م بعدد 383 ترخيص، تليها الهند بعدد 208 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة اليمن بعدد 188 ترخيص، في حين تأتي سوريا في المرتبة الرابعة بعدد 130 ترخيص، والأردن في المرتبة الخامسة بعدد 104 ترخيص.

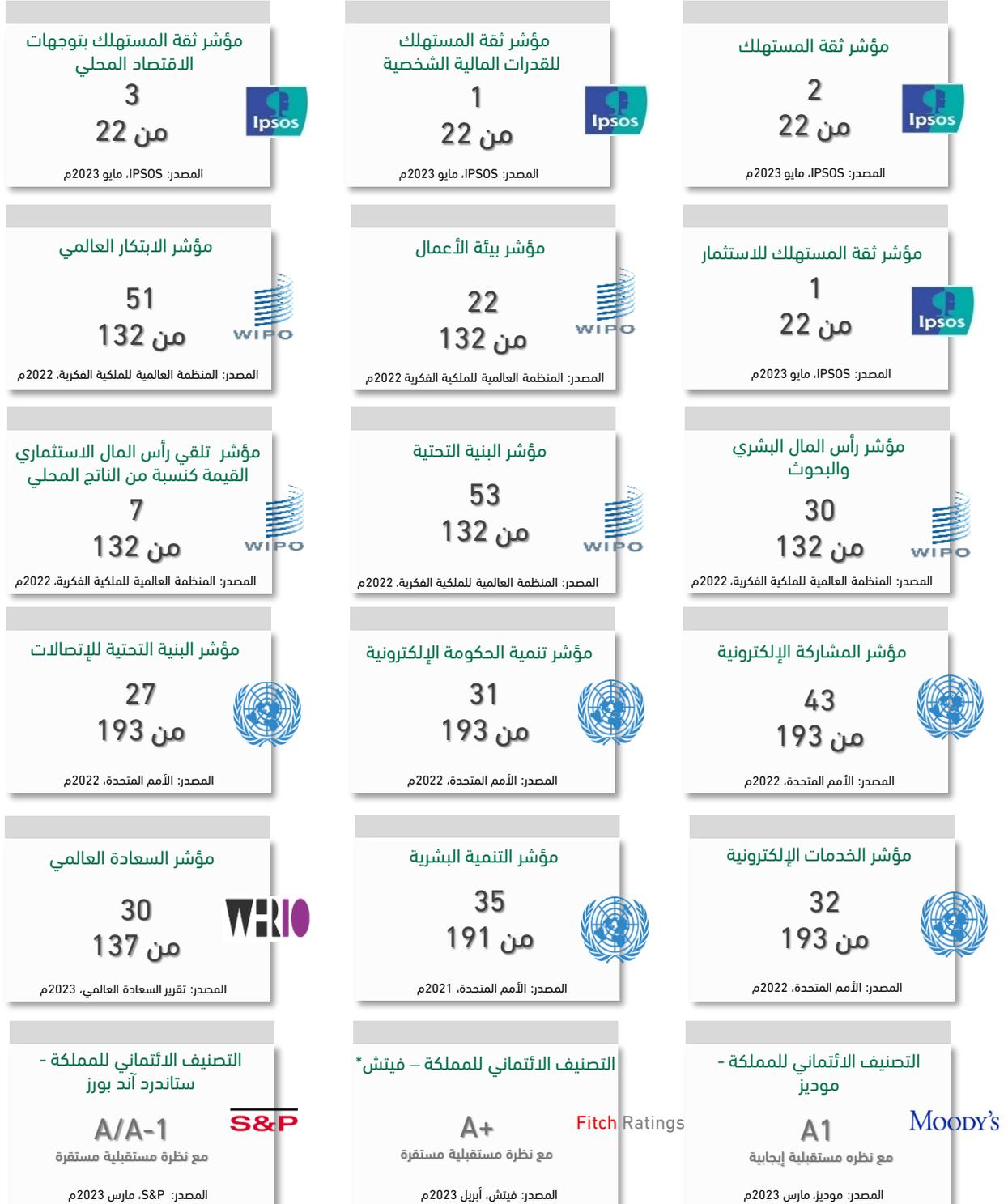
عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة لأعلى عشر دول*



المصدر: وزارة الاستثمار
* تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري
** الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

تستعرض هذه الجزئية ترتيب المملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:



* تقديرات فيتش

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية



* تقديرات صندوق النقد الدولي.
** باستثناء مجموعات الدول حسب تصنيف صندوق النقد الدولي، ودمج الدول ذات الترتيب المتشابه.

رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

1. أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار

بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين من خلال وزارة الاستثمار في الربع الأول من عام 2023م نحو 45 ألف خدمة، كما سجلت الطلبات والاستفسارات الواردة في الربع الأول من العام 2023م نحو 8 الآف معاملة واردة.



2. الطلبات والاستفسارات الواردة من خلال الموقع الإلكتروني



3. فعاليات الوزارة للربع الأول من العام 2023م

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث تم تنظيم أكثر من 11 فعالية خلال الربع الأول من العام 2023م في مختلف المجالات، مثل: قطاع العقارات، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع الحديد والصلب، كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول. واستضافت فعاليات عالمية متخصصة شهدت حضوراً دولياً للمهتمين في مجال الاستثمار، وذلك بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتقوية العلاقات الثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والمساهمة في توليد موارد طويلة الأجل لعدد من القطاعات الديناميكية في اقتصاد عالمي سريع التنوع.



فعاليات الوزارة للربع الأول من العام 2023م

استثمر في السعودية
INVEST SAUDI



مؤتمر الحج والعمرة 2023م "إكسبو الحج" مجالات التركيز: العقارات

9 يناير 2023م

المملكة العربية السعودية

مؤتمر دولي تضمن عدد من الجلسات العلمية وورش العمل، قدمها نخبة من صنّاع القرار والخبراء والقادة والباحثين، بهدف رفع جودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن القادمين من كافة أنحاء العالم وفقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030، وذلك بحضور نخبة من الوزراء والمختصين من الجهات الحكومية والخاصة محليًا ودوليًا، والسفراء والقناصل لدى المملكة، بالإضافة إلى أكثر من 200 جهة عاملة في منظومة الحج والعمرة.



استثمر في السعودية
INVEST SAUDI



مؤتمر التعدين والموارد الدولي مجالات التركيز: التعدين والموارد

11 يناير 2023م

الرياض، المملكة العربية السعودية

شهد مؤتمر التعدين والموارد الدولي في الرياض وبمشاركة وزارة الاستثمار عرض الفرص الاستثمارية الواعدة، حيث يشكل قطاع التعدين أحد أهم القطاعات المستهدفة لتنويع الاقتصاد بالمملكة.



استثمر في السعودية
INVEST SAUDI



منتدى الاستثمار البلدي "فرص" مجالات التركيز: العقارات

24 يناير 2023م

الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف ملتقى الاستثمار البلدي إلى استعراض حزمة من الفرص الاستثمارية التي يتم طرحها من قبل الأمانات والبلديات، وتوسيع قاعدة المتنافسين عليها، من خلال استقطاب استثمارات رأسمالية للمساهمة في رفع جودة الحياة في المدن.





قمة الرياض العالمية للتقنية الحيوية الطبية 2023م مجال التركيز: التكنولوجيا الحيوية

24 يناير 2023م

الرياض، المملكة العربية السعودية

تهدف القمة إلى تبادل المعرفة بين قادة التقنية الحيوية حول العالم وترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة في مجال التقنية الحيوية الطبية واستكشاف الفرص الاستثمارية وتمكين التقنية الحيوية الطبية في مواجهة التحديات الصحية العالمية ومناقشة التشريعات التنظيمية.

اكتفاء

مجال التركيز: البتروكيماويات

30 يناير 2023م

الظهران، المملكة العربية السعودية

يهدف البرنامج إلى زيادة عدد المؤيدين من داخل المملكة، وتحسين قدرات وإمكانيات سلاسل الإمداد المحلية، إضافة إلى دفع التعاون في قطاع البتروكيماويات من خلال تطوير الموردين، وتزويد المملكة بابتكارات جديدة من خلال عمليات البحث والتطوير، والترويج لها كمرکز عالمي للتصدير.



منتدى ومعرض الاستثمار السعودي-العماني مجال التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار

1 فبراير 2023م

الرياض، المملكة العربية السعودية

نظمت وزارة الاستثمار، في الرياض، منتدى الأعمال السعودي-العماني، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاستثماري بين الدولتين، حيث تم استعراض الفرص الاستثمارية والتجارية الجاذبة في المملكة.



منتدى الاستثمار السعودي-الكويتي مجال التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار

13 فبراير 2023م

الكويت

نظمت وزارة الاستثمار، في الكويت، منتدى الأعمال السعودي-الكويتي، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاستثماري بين الدولتين، حيث تم استعراض الفرص الاستثمارية والتجارية الجاذبة في المملكة.





ملتقى ببيان 2023م مجال التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار



9 مارس 2023م

الرياض ، المملكة العربية السعودية

يهدف ملتقى ببيان 2023م إلى تعزيز التواصل بين أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من جميع أنحاء العالم، لحثهم على تبادل الأفكار المبتكرة والخبرات، وتقديم أفضل الحلول لمواجهة التحديات، حيث يجمع الملتقى جميع الجهات المُمكنة والداعمة من مختلف أنحاء العالم لتحفيزهم على تقديم خدماتهم المتخصصة في تعزيز نمو وازدهار قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

معرض "MIPIM2023" الدولي للعقار مجال التركيز: العقارات



14 مارس 2023م

كان، فرنسا

يستعرض المعرض الدولي للعقار الأهداف الإستراتيجية والمشاريع للجهات المشاركة، والمزايا التنافسية وحجم وتنوع الفرص الواعدة في القطاع العقاري بالمملكة، بالإضافة إلى تقديم المعلومات والدراسات عن القطاع، وكذلك العمل على خلق الشراكات الممكنة لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

فورملا 1 مجال التركيز: سباق السيارات



17 مارس 2023م

جدة، المملكة العربية السعودية

شاركت وزارة الاستثمار في سباق الجائزة السعودية الكبرى للفورمولا 1، وذلك بهدف تطوير صناعة قطاعي الرياضة والترفيه في المملكة ودعم رؤية السعودية 2030 للقطاع، بالإضافة إلى زيادة المشاركة الجماهيرية في الرياضة، ورعاية مسارات تنمية المواهب وتحفيز النجاح الرياضي.

خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية.

أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار



الترتيبات التنظيمية لهيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار

ركزت الترتيبات التنظيمية على وضع اللوائح والضوابط لنقل التقنية والابتكارات الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير والابتكار، وتقديم المنح والتمويل للمشاريع والجهات البحثية، وتعزيز التعاون البحثي والعلمي بين الجهات البحثية والدولية، والمساهمة في نشر ثقافة البحث والتطوير، وتشجيع وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار في القطاع، بالإضافة إلى تأسيس الشركات وصناديق الاستثمار، أو المساهمة فيها.

الترتيبات التنظيمية لمركز برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك)

تضمنت الترتيبات التنظيمية على أهمية وضع معايير للتصنيف والحوافز للشركات الكبرى ودراسة التحديات المختلفة لتعظيم الاستفادة من المركز، بالإضافة إلى استمرارية صندوق الاستثمارات العامة في تقديم الدعم اللازم لمركز (شريك) في جميع النواحي الإدارية والمالية، وتمويل الميزانية التشغيلية له إلى حين استقلاله بشكل كامل وفقاً لما تقررته لجنة استثمارات الشركات الكبرى.

تنظيم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

تضمن التنظيم التعريفات وشخصية المدينة وارتباطها التنظيمي ومقرها، وفي سبيل تحقيق أهدافها بالاستثمار وتأسيس الكيانات غير الربحية، بالإضافة إلى التعاون وعقد الاتفاقيات والشراكات مع الجهات ذات العلاقة بالبحث والتطوير والابتكار داخل المملكة وخارجها، مما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تعديلات على اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية

تهدف التعديلات إلى السماح باسترداد ضريبة السلع الانتقائية على الرجيع والتالف وذلك للتخفيف من الآثار المالية المتعلقة بالسيولة النقدية على المنشآت، كما توضح الإجراءات المتعلقة في حال ارتجاع السلع وتلافها من قبل المكلفين الملزمين بسداد الضريبة الانتقائية وفق أحكام الاتفاقية والنظام واللائحة.

اللائحة التنفيذية لنظام الوساطة العقارية

تضمنت اللائحة شروط وإجراءات الترخيص للأفراد والشركات لممارسة الوساطة العقارية أو الخدمات العقارية، حيث تقتصر ممارسة النشاط للمرخص له في حدود الترخيص، وعلى جميع العاملين الممارسين للخدمات العقارية في المنشآت المرخصة لممارسة النشاط اجتياز البرنامج التأهيلي لكل نشاط قبل ممارستهم وتسجيلهم في المنصة الإلكترونية.

اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

تضمنت اللائحة الأحكام التي تهدف إلى رفع مستوى حوكمة مجلس إدارة شركة المساهمة المدرجة في السوق، بما يدعم بيئة الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى توفير إطار فعال لحوكمة الشركات، للمساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

اللائحة التنفيذية لنظام الشركات

تضمنت اللائحة الأحكام العامة وتأسيس ومالية وإدارة الشركة، وشركة المساهمة غير المدرجة في السوق المالية، بالإضافة إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة غير الربحية والشركة المهنية، وتحول الشركات واندماجها وتقسيمها، كما يُسهل النظام تأسيس الشركات واستدامتها وتوسعها ويُشجع الاستثمار الجريء، ويعالج التحديات التي تواجه الشركات العائلية وريادة الأعمال، مما يُسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية

تهدف اللائحة إلى تنظيم ما يلزم من أحكام لقيام الهيئة العامة للتجارة الخارجية بمهامها، فيما يتعلق بتقديم طلبات الشكاوى والمراجعات، ومباشرة التحقيقات والمراجعات وغير ذلك من أحكام مُحال لها.

لائحة الاندماج والاستحواذ

تهدف اللائحة إلى تنظيم عمليات الاستحواذ والاندماج، وذلك بموجب الصلاحيات المنصوص عليها في نظام الشركات.

لائحة حوكمة الشركات المعدلة

تهدف اللائحة إلى وضع إطار قانوني فعال لحوكمة الشركة، وإلى تفعيل دور المساهمين في الشركة وتيسير ممارسة حقوقهم، بالإضافة إلى تفعيل وتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية، وتعاملاتها وبيئة الأعمال وتعزيز الإفصاح فيها.

ضوابط إيقاف الخدمات

تضمنت الضوابط أن يكون إيقاف الخدمات من خلال المنصة الإلكترونية، ولا يجوز إيقاف الخدمات من أجل التبليغ بالحضور لدى الجهات الحكومية، ولا توقف الخدمات في أي مرحلة من المراحل المشار إليها في هذه الضوابط إلا بعد أن تبلغ اللجنة المعني قبل مدة كافية تحددها، بالإضافة إلى أن تقوم كل جهة حكومية بتصنيف الخدمات التي تقدمها الممكن إيقافها بالنسبة إلى الأفراد وقطاع الأعمال كل على حدة، وتُعزز الضوابط جهود المملكة في خلق بيئة آمنة.

نظام إمدادات الطاقة

يهدف النظام إلى تنظيم تخصيص الطاقة لمستهلكيها في كلاً من الكهرباء وتكرير الزيت الخام والبتروكيماويات وتحلية المياه والصناعة والتعدين والزراعة والإنشاءات والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية، وتنظيم تراخيص أنشطة الغاز الطبيعي وسوائله والأنشطة المتعلقة بالهيدروجين.

سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

1. المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية "جسري"

أطلق سمو ولي العهد المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية "مبادرة جسري" في تاريخ 27 ربيع الأول 1444هـ الموافق 23 أكتوبر 2022م، لدعم وموائمة أهداف سلسلة التوريد ومؤشرات الأداء الرئيسية لبرامج رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الوطنية، وتهدف المبادرة إلى تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد الاستراتيجية إلى المملكة، وتعزيز موقع المملكة كمركز رئيس وطفقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية وتحديداً في القطاعات الحيوية والواعدة في الاقتصاد السعودي، التي تملك المملكة فيها مميزات تنافسية واستراتيجية تؤهلها لأن تكون دولة حاضنة لمثل هذه الفرص، منها على سبيل المثال لا الحصر: مصادر الطاقة المتجددة، صناعة السيارات، المواد الكيميائية، والأجهزة الطبية. كما تهدف المبادرة إلى تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية للمملكة لجذب المستثمرين في سلاسل الإمداد، من خلال العمل على العديد من الخطوات مثل حصر وتطوير الفرص الاستثمارية.

2. مبادرة القدرة التنافسية لتكلفة البناء الوطنية

تسعى المبادرة إلى دراسة الوضع الحالي لتكلفة إنشاء المصانع الجديدة وإعداد توصيات لتعزيز تنافسية تكلفة بناء المنشآت الصناعية واقتراح معايير بناء المنشآت الصناعية (كود بناء للمنشآت الصناعية).

3. مبادرة تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة

تسهم المبادرة في تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في وزارة الصناعة والثروة المعدنية ومنظومتها وحوكمة القطاع الصناعي من خلال تطوير واعتماد وثيقة حوكمة القطاع الصناعي، وحصر الأنظمة والقرارات والتشريعات المرتبطة بالقطاع الصناعي، وتحسين تجربة ورطة المستثمر في القطاع الصناعي لتوطين الصناعات المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

4. مبادرة تطوير آليات ومعايير وإجراءات الإعفاء الجمركي وتحسينها لقطاع الصناعة

تسهم المبادرة في تشجيع الصناعة المحلية من خلال تطوير آليات وضوابط وإجراءات الإعفاء الحالية وتحسينها وأتمتها ضمن منصة الخدمات الرقمية للقطاع الصناعي، لتشمل: خطوات التعديل للقرارات الصادرة للمصانع والتغذية الراجعة من قبل الهيئة العامة للجمارك لكافة تفاصيل طلبات المصانع التي صدر لها قرار إعفاء والتي تم تنفيذها من قبلهم، بالإضافة إلى تحديد المواد المصنعة محلياً وتقديم احصاءات ربع سنوية للمواد الخام والآلات وقطع الغيار التي تم إعفاؤها وكذلك إجمالي القيمة المالية للمساهمة في تشجيع الصناعة المحلية.

5. مبادرة تأسيس وتشغيل المركز الوطني للتصنيع والإنتاج المتقدم

تسهم المبادرة في تطوير شفافية السوق وتعزيز ثقة المستثمرين وصناع القرار فيه، من خلال إنشاء وتشغيل مركز وطني للمعلومات الصناعية، مبني على استراتيجية لدعم شفافية وتكامل النظام الصناعي وتعزيز الاستدامة المالية الذاتية وضمان الإبداع والكفاءة البشرية. بحيث يكون المركز ذو صفة اعتبارية وتنظيمية مما يساهم في جمع البيانات الصناعية من الجهات ذات العلاقة وتحليل جودتها وتصنيفها حسب المعايير العالمية، سعياً لبناء قاعدة بيانات للمنشآت والمنتجات الصناعية لعمل لوحات المعلومات والتقارير لقياس المؤشرات الصناعية والاقتصادية ودليل وطني للمنتجات.

6. مبادرة دعم متطلبات قطاع التعدين للبنية التحتية واللوائح التجارية

ستسهم المبادرة في زيادة استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، من خلال المواءمة مع الجهات المعنية لتوفير البنية التحتية اللازمة للمشاريع، وزيادة جاذبية الاستثمار في مشاريع التعدين وسلاسل القيمة وذلك عن طريق تسهيل كافة الإجراءات اللوجستية للمستثمر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى تحسين الربط المحلي والاقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل عن طريق ربط المنصات التعدينية اللوجستية بشبكات السكك الحديدية الموجودة والجسر البري، وزيادة مستويات الكفاءة في قطاع التعدين السعودي، ودعم نمو سلسلة القيمة، وحماية المنتجين المحليين، ودعم التصدير لفتح أسواق جديدة.

7. مبادرة تعزيز الاستثمار في قطاع التعدين

تهدف المبادرة إلى تحسين جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين وزيادة حجم الاستثمار التعديني، والربط التقني بين جميع الجهات التابعة لقطاع التعدين (وكالة الخدمات التعدينية، وكالة الرقابة التعدينية، وكالة التطوير التعديني، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، شركة خدمات التعدين، صندوق التعدين، صندوق الاستكشاف).

8. مبادرة تطوير منصة تعدين

تسعى المبادرة إلى تحقيق سرعة إنجاز وتقليل المدة المستغرقة لتقديم كافة خدمات الاستثمار التعديني، ورفع موثوقية المعلومات، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات وتبسيطها وزيادة الشفافية وحماية حقوق المستثمر، حيث أن وفرة المعلومات وسهولة الوصول إليها سيؤدي إلى جذب المستثمرين وبالتالي نمو الاستثمارات في قطاع التعدين.

9. مبادرة صندوق دعم الاستكشاف

سُتُعزَّز المبادرة زيادة حجم الانفاق والاستثمار على الاستكشاف، وتفعيل واستدامة تنامي الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاستكشاف، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي لقطاع التعدين، إضافةً إلى استدامة الانفاق على الاستكشاف، وزيادة مساهمة إنفاق القطاع الخاص في الاستكشاف، وتطوير منظومة الاستكشاف المحلية.

10. برنامج طموح

برنامج يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة متسارعة النمو ذات القيمة المضاعفة للاقتصاد الوطني، بهدف تعزيز نموها وتطوير قدراتها. حيث يعمل البرنامج على تعزيز وصول المنشآت إلى عدد من الخدمات في إطار موضوعات الخدمات التسعة التالية: الدخول إلى السوق، الاستفادة من المواهب، الحصول على خدمات المهنة، الاستفادة من التسهيلات والمعدات، الحصول على التمويل، تنمية المهارات القيادية، البحث والتطوير ودعم الابتكار، دعم التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التواصل الشبكي ومطابقة الأعمال، علاوة على تقديم برامج نمو عالمية مخصصة للمنشآت متسارعة النمو ويدعم المنشآت بما يدعم قدراتها بما يعزز من تحسنها ونمو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

11. تطبيق نوافذ منشآت

تطبيق إلكتروني يقدم خدمات الإرشاد والاستشارات، ويهدف إلى زيادة فرص نجاح المنشآت واستقرارها وتمكينها من التغلب على التحديات من خلال توفير مستشارين متخصصين ومرشدين من ذوي الخبرة في مجالات الأعمال. ويهدف إلى تقديم الدعم لرواد الأعمال في جميع أنحاء المملكة، وتقليل نسبة الفشل أو الخروج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الاستشارات والطول المناسبة، ويستهدف التطبيق تقديم خدماته الاستشارية لكل من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

12. خدمة جدير

هي خدمة إلكترونية مجانية تعمل على تأهيل وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل وصولها للفرص الشرائية القائمة لدى شركاء الخدمة في القطاع العام والشركات الكبرى في القطاع الخاص. وتسهم المبادرة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد وتنوعه وفق رؤية 2030، ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالوصول إلى الحصة السوقية المقدمة من القطاعين العام والخاص.

13. مراكز دعم المنشآت

مراكز موحدة متكاملة تقدم حزمة من البرامج لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد ورائدات الأعمال، ويشمل ذلك دعم الأعمال والاستشارات والعرض على المستثمر والتدريب وخدمات تطوير الأعمال والإرشاد وربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة في نفس المنطقة الاقتصادية. ويقدم المركز خدماته مجاناً لكل من أصحاب الأفكار، ورواد الأعمال والمبتكرين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

14. خدمة حاسبة التكاليف

خدمة تتيح للمقبلين على بدء العمل التجاري معرفة أبرز الرسوم الحكومية اللازمة خلال فترة التأسيس والتشغيل، وتساعد رواد الأعمال على احتساب نقطة التعادل وتقدير جدوى المشروع بدقة أكبر، وتهدف الخدمة إلى تسهيل ممارسة الأعمال من خلال الوصول للمعلومات، ورفع الوعي بالتكاليف الأساسية لمنشأة تجارية، وتحسين فرص نجاح المشروع، والمساهمة في رفع المستوى المعرفي للمقبلين على العمل التجاري.



04

لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك"

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" أولاً: نبذة حول شريك

عن "شريك"

يهدف برنامج شريك إلى زيادة الاستثمارات المحلية لشركات القطاع الخاص (المدرجة وغير المدرجة) لتصل إلى 5 تريليون ريال بحلول عام 2030م، وذلك من خلال تقديم الدعم الحكومي لتمكين استثمارات إضافية بالقطاع الخاص، ويخضع البرنامج لإشراف لجنة استثمارات الشركات الكبرى برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله.

ويستهدف البرنامج الشركات الكبرى بالمملكة في جميع القطاعات والمجالات، حيث يكون تصنيف الشركة بناءً على حجم خطتها الاستثمارية، ويركز الدعم على المشاريع والاستثمارات التي سيتم تنفيذها داخل المملكة والتي تسهم في النمو الاقتصادي للمملكة، وتوليد الوظائف، وتوطين الصناعات.

لماذا سُمي بـ"شريك"؟

يعكس الاسم روح التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص التي يمثلها البرنامج، حيث تم تصميمه لتمكين الاستثمارات المحلية للشركات بما يحقق استفادة المنظومة الاقتصادية للمملكة بشكل عام، إضافةً لأثره غير المباشر على الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الأخرى من خلال الأثر الذي سينتج عبر سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد من الشركات الكبرى التي يرتبط عملها بها. كما يسهم البرنامج في تعزيز نمو الاقتصاد لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

"أهمية برنامج شريك لا تقتصر نتائجه على تعزيز القطاع الخاص لتحقيق نمو مستدام للاقتصاد الوطني فقط، بل لتحقيق استثمارات طويلة الأمد لتحقيق مستقبل مزدهر قائم على روح التعاون والشراكة القوية بين القطاعين الحكومي والخاص."

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" أولاً: نبذة حول شريك

مستهدفات شريك

برنامج شريك مصمم لتمكين الاستثمارات المحلية للشركات الكبرى في القطاع الخاص بالمملكة وتسريع وتيرة نموها، في خطوة ترسخ مكانة المملكة بين أهم الاقتصادات العالمية، ويؤثر البرنامج بشكل إيجابي وشامل على اقتصاد المملكة للمساهمة بازدهارها ونموها لتحقيق رؤية السعودية 2030، ويستهدف برنامج شريك تحقيق جملة من المستهدفات الاستراتيجية الاقتصادية، وهي:



ضخ 5 تريليون ريال من استثمارات القطاع الخاص في المملكة بحلول عام 2030م

رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول عام 2030م



المساهمة في رفع ترتيب المملكة اقتصادياً لتصبح من أكبر 15 اقتصاد عالمي

دعم توفر مئات الآلاف من فرص العمل بحلول عام 2030م من خلال الاستثمارات الإضافية من القطاع الخاص التي سيتم دعمها عبر التمكين الذي يقدمه البرنامج



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" أولاً: نبذة حول شريك

تواريخ مهمة في مسيرة شريك

تدشين برنامج شريك من صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله-

مارس
2021م

تحويل برنامج شريك إلى مركز
باسم مركز برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك)

فبراير
2023م

إطلاق الحزمة الأولى من مشاريع الشركات الكبرى المنضمة
إلى برنامج شريك بإجمالي 192 مليار ريال لعدد 12 مشروع

مارس
2023م

معايير التقديم لشريك

برنامج شريك مفتوح لجميع الشركات (المدرجة وغير المدرجة) في جميع القطاعات في المملكة العربية السعودية التي تستوفي المعايير التالية:



أن تكون الشركة مدرجة
في سوق الأسهم
السعودية أو تعتمد
الطرح العام في فترة
زمنية محددة



ألا يقل
حجم المشروع عن
200 مليون ريال



الشركات التي
تخطط لاستثمار
أكثر من 10 مليار ريال
في المملكة على مدى
السنوات العشر القادمة

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثانيًا: القطاعات التي يركز عليها شريك

يُقدم برنامج شريك الدعم لجميع الشركات الكبرى المؤهلة في مختلف القطاعات، ويصب تركيزه الأساسي على تنمية استثمارات القطاع الخاص في المملكة بشكل عام وعلى تنمية القطاعات ذات العلاقة بالمشاريع الاستراتيجية بشكل خاص. حيث تمثل الشركات الكبرى التي انضمت إلى البرنامج العديد من القطاعات، وهي:



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع

والتي ستُعزز العلاقة مع القطاع الخاص وتفتح الآفاق لشراكات جديدة، كما ستسهم هذه المشاريع في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

واشتملت الحزمة الأولى على 12 مشروعاً في أربعة قطاعات حيوية، سيتم تنفيذها من قبل 8 شركات وطنية كبرى بقيمة إجمالية تبلغ نحو 192 مليار ريال (51 مليار دولار) وتمثل حصة شريك في استثمارات الشركات الكبرى حوالي 120 مليار ريال؛ مما يُعزز من نمو هذه الشركات ويسهم في رفع إمكاناتها التنافسية على الصعيد الدولي، كما تخلق أثراً إيجابياً عالياً عبر سلاسل القيمة بأكملها، مما ينتج عنه فرصاً استثمارية كبيرة لشريحة أكبر من الشركات الكبرى في القطاع الخاص.

يركز البرنامج على نمو الشركات الكبرى في المملكة وتنمية قيمتها السوقية من خلال تعظيم حجم استثماراتها المحلية، وتُعد الشركات الكبرى محركاً رئيساً للاقتصادات حول العالم، حيث يؤثر نمو استثماراتها على النشاط الاقتصادي للمنظومة الاستثمارية بشكل عام، ويسهم في دعم المشاريع التي تحقق زيادة في قيمة الاستثمارات للمستثمرين وتنوع المحافظ الاستثمارية لهذه الشركات، كما يقدم التمكين الذي يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الإضافية للشركات، والذي يضمن مستويات عالية من الربحية والجدوى الاقتصادية، مع مراعاة التوظيف الأمثل لموارد البرنامج وتعزيزه للاستدامة المالية للمشاريع التي يقوم بدعمها.

وقد أطلق البرنامج في 1 مارس من عام 2023م الحزمة الأولى من المشاريع التي مكنها برنامج شريك في قطاعات متنوعة وباستثمارات ضخمة بالمشاريع الاستراتيجية، تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله -



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع

- تفاصيل المشاريع التي تم الإعلان عنها



قطاع الصناعات التحويلية

1- مشروع مشترك لإنشاء مصنع لألواح الحديد

بناء أول مصنع لصفائح الفولاذ في المملكة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة بتوطين الطلب عليها بنسبة 100% بحلول العام 2030م.

2- مشروع مشترك تصنيع محركات السفن

يسهم في تطوير وتوطين قطاع الصناعات البحرية وتحقيق المزيد من القيمة في قطاعات تصنيع المعادن والآلات التي تلعب دوراً أساسياً في تنويع جهود التنمية الصناعية، وتعزيز ريادة المملكة على مستوى المنطقة وتوريد المحركات إلى شركات الصناعات البحرية العالمية.



قطاع الصناعات البحرية وقطاع تصنيع المعادن والآلات

3- مشروع مشترك لإنتاج الميثيونين

يسهم المشروع في توطين إنتاج الأحماض الأمينية، والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي للمملكة، وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل المملكة خصوصاً في ظل التحديات التي تواجهها الأسواق في سلاسل الإمداد، من خلال التصدير إلى الأسواق الخارجية وتحفيز الصناعات المرتبطة بمادة الميثيونين في المملكة، بما يتماشى مع زيادة الصادرات غير النفطية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.



قطاع البتروكيماويات

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع

- تفاصيل المشاريع التي تم الإعلان عنها



4- مشروع خدمات الحوسبة السحابية

لدفع عجلة نمو خدمات قوقل السحابية في المملكة وترسيخ مكانتها كمركز متطور للتقنيات السحابية المتقدمة.



قطاع الاتصالات وتقنية
المعلومات في المستقبل

5- مشروع مجمع أميرال للبتروكيماويات

يسهم في توطين إنتاج مواد كيميائية جديدة بهدف تعزيز ريادة المملكة عالمياً في مجال الصناعات البتروكيماوية، لترسيخ المكانة الرائدة للمملكة كمركز عالمي للصناعات الكيميائية من خلال توفير معامل بتروكيماوية وكيميائية متخصصة.



قطاع البتروكيماويات



6- مشروع نيوم لإنتاج الهيدروجين الأخضر

يهدف مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر إلى بناء أكبر منشأة تجارية في العالم على مستوى المرافق الصناعية تعمل بالطاقة المتجددة لإنتاج الأمونيا والهيدروجين الأخضر الذي يشارك في تطويره وتنفيذه كل من "نيوم" و"أير برودكتس" و"أكوا باور"، ويسهم المشروع في دعم مسيرة التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، وزيادة الصادرات غير النفطية للمملكة، وأخيراً تمكين النمو في مجال الصناعات التحويلية ويسلط هذا المشروع الضوء على الإمكانيات الهائلة للمملكة كدولة رائدة في مجال الطاقة الخضراء، بتمكين جهودها المبذولة لتقليل الانبعاثات الكربونية.



قطاع الطاقة



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع

- تفاصيل المشاريع التي تم الإعلان عنها

7- مشروع فوسفات 3

قدم البرنامج التمكين اللازم لتسريع إنجاز المشروع في منطقة وعد الشمال، والذي ينتج عنه زيادة في إنتاج الفوسفات بنسبة 50% وستسهم هذه الزيادة في الإنتاج في تعزيز مكانة "معادن" كأحد أكبر ثلاثة منتجين للأسمدة الفوسفاتية عالمياً بحلول عام 2029م، وتمكين المملكة العربية السعودية لتصبح ثاني أكبر مصدر للأسمدة الفوسفاتية في العالم، بالإضافة إلى ترسيخ ريادة المملكة ضمن سلسلة القيمة العالمية لقطاع الزراعة باستخدام الموارد الوطنية، مما يساعد في دعم الأمن الغذائي العالمي.



قطاعي الزراعة والتعدين

8- مشروع صناعة المحفزات

يسهم المشروع في تعظيم القيمة المضافة لصناعة البتروكيماويات في المملكة، من خلال إنشاء أول منصة لتصنيع المحفزات المختلفة في المملكة؛ بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الصادرات، وتحويل المملكة إلى مركز لصناعة المواد المتخصصة، كما نصّت عليه الاستراتيجية الوطنية للصناعة؛ للإسهام في تحقيق الأبعاد الصناعية لأهداف رؤية السعودية 2030، مثل الارتقاء بتنافسية قطاع الطاقة، وتطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، ورفع نسبة المحتوى المحلي فيهما.



قطاع البتروكيماويات

9- مشروع مشترك لصب وتشكيل المعادن

يهدف إلى توطين سلاسل إمداد الحديد لتعزيز من تكامل سلاسل الإمداد الصناعية بالمملكة واستقطاب شركات تصنيع المعدات العالمية بهدف إنتاج مكونات الصب والحديد لقطاعي الصناعات البحرية والطاقة.



قطاع الصناعات البحرية والطاقة

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع

- تفاصيل المشاريع التي تم الإعلان عنها

10- مشروع كابلات بحرية

يُعد خطوة استراتيجية ستعزز مكانة المملكة كمركز رقمي ووجهة موثوقة لحركة البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما سيُشجع المزيد من الاستثمارات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والحوسبة السحابية، ويعمل على مواكبة النمو المتوقع في حركة البيانات وضمان سلسلة الإمداد الرقمي للبيانات على مستوى العالم.



قطاع الاتصالات



11- مشروع إنشاء مراكز بيانات رقمية

يهدف المشروع للمساهمة في تحويل اقتصاد المملكة إلى اقتصاد رقمي رائد من خلال تعزيز جاهزيتها وقدرتها على مواكبة أحدث التطورات التي سيشهدها قطاع تقنية المعلومات في المستقبل.



قطاع الاتصالات



12- مشروع نقل الغاز

يعتزم المشروع الدخول في قطاع جديد لتمكين نقل غاز الأمونيا من خلال تنفيذ مشروع استراتيجي بتوفير خدمات نقل الأمونيا لأول مرة في المملكة وبالتالي تقليل الاعتماد على الناقلات الأجنبية عبر تعزيز المحتوى المحلي في قطاع الخدمات اللوجستية.



قطاع النقل والخدمات اللوجستية



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" ثالثاً: الحزمة الأولى للمشاريع - الأثر الاقتصادي للحزمة الأولى

يُعد الأثر الاقتصادي الشامل للمشاريع أحد المعايير الرئيسية التي يراعيها البرنامج؛ والذي أدى إلى التركيز بشكل خاص على الشركات الكبرى التي تنفذ مشاريعاً ذات أثر عالٍ وملمووس على الاقتصاد الوطني، والذي يشمل:



تطوير فرص العمل
للمجتمع السعودي



دعم الميزان
التجاري للمملكة



توطين
صناعات جديدة



الأثر على الناتج
المحلي الإجمالي

وتمتلك الشركات الكبرى في المملكة الملاءة المالية والإمكانات الفنية، مع دعم برنامج شريك لتوجيهها في تحقيق نمو غير مسبوق وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويسلط برنامج شريك الضوء على المشاريع الاستراتيجية المشمولة في الحزمة الأولى والتي من شأنها أن تسهم في تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في المملكة وجذب رؤوس الأموال للاقتصاد السعودي.

رابعاً: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد

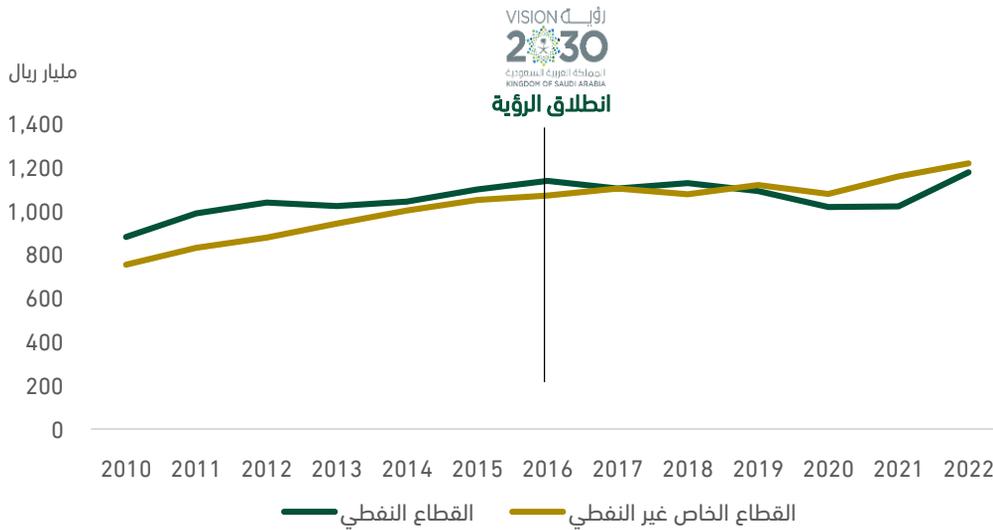
يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية المستدامة وجهاز فاعل في خلق الوظائف؛ فهو يُمثل أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة والكثير من الاقتصادات الناشئة. لذا تسعى المملكة العربية السعودية اليوم ضمن أهداف رؤية السعودية 2030 للوصول إلى هذه النسبة وتجاوزها بحلول عام 2030م، وذلك من خلال تمكين القطاع الخاص وفتح نافذة التعاون المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص، مما سيسهم في رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% في عام 2016م (سنة الأساس) إلى 65% كمستهدف للعام 2030م. ومن هذا المنطلق تم إطلاق برنامج شريك والذي يركز على تمكين الشركات الكبرى المحلية بالمملكة بما يحقق مستهدفات الرؤية، وتمكينها للوصول إلى حجم استثمارات محلي يصل إلى 5 تريليون ريال بنهاية عام 2030م.

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" رابعاً: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد

- حجم الاستثمارات الحالية ومقارنة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (2016-2022م)

بلغت نسبة مساهمة استثمارات القطاع الخاص (غير الحكومي) في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعام 2022م نحو 22%، لتصل إلى 908 مليار ريال، وبالمقارنة بعام 2016م (سنة الأساس) نجد أن استثمارات القطاع الخاص شهدت نموًا نسبته 104% وذلك بالرغم من تأثيرات جائحة "كوفيد-19" على الأنشطة الاقتصادية حول العالم خلال السنوات الثلاث الماضية. كما أن الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي تم انتهاجها منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 بدأت تتضح انعكاساتها وآثارها الأولية من خلال نمو القطاع الخاص غير النفطي خلال السنوات الأخيرة ضمن خطة المملكة من تقليل اعتمادها على النفط.

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي والقطاع الخاص



- خلق الوظائف

تعتمد اقتصادات العالم على القطاع الخاص في توليد الوظائف؛ نظرًا لكبر حجمه مقارنةً بالقطاع الحكومي، بالإضافة إلى مرونته في رفع الطاقة الاستيعابية للتوظيف استجابةً لنمو عدد السكان. وبالنظر للمملكة العربية السعودية فقد بلغت نسبة عدد المشتغلين السعوديين خلال الربع الرابع من العام 2022م في القطاع الخاص نحو 58%، بينما بلغت تلك النسبة في القطاع الحكومي 42% (كنسبة من إجمالي السعوديين فقط في سوق العمل)، لذلك نرى مدى أهمية دعم وتمكين القطاع الخاص ليعمل بحدود إمكانياته القصوى بما ينعكس على الاقتصاد السعودي، ليس فقط بدعم الناتج المحلي بشكل مباشر وإنما أيضًا بتوفير الفرص الوظيفية والتي تسهم في خفض معدلات البطالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.



القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة "برنامج شريك" خامساً: الشركاء

- الشركاء في القطاع الحكومي



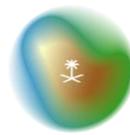
وزارة المالية
Ministry of Finance



وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank



وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

وزارة الصناعة
والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources



وزارة النقل
TRANSPORT MINISTRY

الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية



وزارة الصحة
Ministry of Health



صندوق
التنمية الوطني
NATIONAL DEVELOPMENT
FUND

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority



هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority



الهيئة الملكية للجبيل وينبع
Royal Commission for Jubail & Yanbu



- الشركاء في القطاع الخاص

أكثر من 28 شركة كبرى وطنية في عدة قطاعات

إخلاء المسؤولية

تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة - بأي حال من الأحوال - تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.



للاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني: eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من تقارير يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
[استثمر في السعودية](#)
ولمزيد من الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، يرجى زيارة
الموقع الإلكتروني [استثمر في السعودية](#)